« الحقيقة أساسُ الحرية، والحرية أساسُ الدولة، والدولة العادلة أساسُ ازدهار الشعوب. »

الرؤية:

- إعلامٌ حر ومسؤول.
- تحليلٌ عميقٌ للأحداث.
- فكرٌ نقدي وبحثي.
- تعزيزُ الوعي والحوار.
- الحقيقةُ أساسُ رسالتنا.

alruyah2024@gmail.com

الرُّؤيَة Azadi Binîn

مستقلة

جريدة دورية تغطي القضايا السياسية الاستراتيجية، الثقافية والفكرية

رئيس التحرير
الدكتور. عدنان بوزان

الأثنين
٢١ تموز / يوليو
٢٠٢٦ – ٢٧٢٦ ك
العدد ٩

www.azadiposts.com

العدد (٩) | الأثنين، ٢١ تموز / يوليو ٢٠٢٦م | ٢٧٢٦ ك ١٢ صفحة | Hejmar (9) | Duşem, 21ê Tîrmeh / Tîrmeha 2026 | 2726

الشرق الأوسط على حافة إعادة التشكل

الرؤية: لم يعد الشرق الأوسط يعيش أزمةً عابرة، ولا يمر بمرحلة اضطرابٍ مؤقت، بل يقف على أعتاب نهاية نظامٍ إقليمي تشكل طوال القرن الماضي، وبداية نظامٍ جديد تتبلور ملامحه على وقع الحروب والتحولات المتسارعة. وهذه ليست مجرد قراءةٍ سياسية للأحداث، بل هي الرؤية التي تنطلق منها جريدة «الرؤية» في تفسير ما يجري في المنطقة منذ سنوات، وما تسارع بوتيرة غير مسبوقة عقب حرب غزة. فالشرق الأوسط، في تقديرنا، دخل مرحلةً تاريخية تختلف جذرياً عن كل ما عرفه منذ اتفاقية سايكس . بيكو، بل ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن الخطأ الأكبر الذي تقع فيه كثير من مراكز الدراسات ووسائل الإعلام يتمثل في التعامل مع أحداث المنطقة بوصفها ملفاتٍ منفصلة؛ حربٌ في غزة، وأزمةٌ في لبنان، وتحولاتٌ في سوريا، وضغوطٌ على إيران، واضطراباتٌ في العراق، وتنافسٌ محتدم في شرق المتوسط. أما ما تكشفه الوقائع، فهو أن هذه الملفات جميعها تتحرك ضمن سياقٍ استراتيجي واحد، عنوانه إعادة تشكيل الشرق الأوسط وإعادة صياغة موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية فيه.

وترى جريدة «الرؤية» أن ما اصطلح على تسميته بـ«الشرق الأوسط الجديد» لم يعد مجرد مفهومٍ سياسي أو مشروعٍ نظري، بل أصبح إطاراً تحليلياً يمكن من خلاله فهم الترابط العميق بين الأزمات المتلاحقة. فلم تعد القضية تقتصر على إسقاط نظام، أو دعم حكومة، أو محاربة تنظيم، بل أصبحت تتعلق بإعادة تعريف مفهوم الدولة، وحدود النفوذ، ووظيفة الجيوش، وشبكات التحالف، بما ينسجم مع ميزان قوى جديد يتشكل على أنقاض النظام الإقليمي الذي استقر طوال القرن العشرين.

ورغم انشغال الولايات المتحدة بالمنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا، فإنها لا تزال تنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه منطقةً حيوية لمصالحها العليا؛ سواء لارتباطه. بأمن . ٢

« السلطة ووهم الخلود »

الرؤية: ليست كل سلطةٍ تمسك بزمام الحكم قادرةً على بناء دولة. فثمة سلطاتٌ تنبثق من إرادة المجتمع، وأخرى تولد من موازين القوة أو من ظروف استثنائية. الأولى تبني شرعيتها مع الزمن، أما الثانية فتعيش في سباق دائم مع الزمن، لأن شرعيتها تبقى رهينة الظروف التي أوجدتها.

التاريخ لا يحفظ أسماء السلطات التي حكمت بالقوة، بقدر ما يتذكر كيف انتهت. فالقوة قد تمنح السيطرة، لكنها لا تمنح الشرعية، وقد تفرض الصمت، لكنها لا تصنع القبول. وكل سلطةٍ تعجز عن تحويل نفوذها إلى عقدٍ سياسي يجمع المجتمع، تبقى سلطةً مؤقتة، مهما بدت راسخة.

إن أخطر أوهام السلطات الطارئة هو الاعتقاد بأن التفوق العسكري يكفي لضمان البقاء. غير أن التجارب السياسية تثبت أن الشرعية هي أساس الاستقرار، وأن ثقة المجتمع أكثر رسوخاً من سطوة السلاح.

فالسلطات التي تنشأ استجابةً لظرف استثنائي، أو تؤدي وظيفة فرضتها موازين القوى، غالباً ما يتراجع دورها بانتهاء تلك الظروف. فالدول قد تستمر، أما السلطات فليست أبدية.

قد تفتح القوة أبواب الحكم، لكنها لا تضمن البقاء فيه. فاستمرار السلطة لا تصنعه البنادق، بل تصنعه الشرعية، وسيادة القانون، ورضا المجتمع. وما عدا ذلك، ليس سوى وهمٍ بالخلود، سرعان ما يتبدد عندما تتغير موازين القوة وتتبدل الظروف.

بعد عقود النضال... إلى أين تتجه السياسة الكوردية؟

الرؤية: يصعب الحديث عن الحركة السياسية الكوردية في سوريا بمعزل عن تاريخٍ طويلٍ من المعاناة، فقد نشأت هذه الحركة في ظروفٍ استثنائية لم تشبه الظروف التي عملت في ظلها معظم الحركات السياسية الأخرى في المنطقة. فمنذ العقود الأولى لتشكل الدولة السورية الحديثة، وجد الكورد أنفسهم أمام منظومةٍ سياسية لم تعترف بوجودهم القومي والثقافي على نحوٍ عادل، الأمر الذي جعل النشاط السياسي الكوردي يتحول إلى نضالٍ متواصل من أجل إثبات الوجود قبل المطالبة بالحقوق.

لقد دفعت أجيالٌ كاملة من السياسيين والمثقفين والناشطين الكورد أثماناً باهظة. فقد امتلأت السجون بمعتقلين لم يحملوا سوى أفكارهم، واضطر كثيرون إلى الهجرة أو المنفى .. ٥

الحركة الكوردية في سوريا: حين تتحول الأحزاب إلى غاية وتضيع القضية

الرؤية: على امتداد أكثر من ستة عقود، راكمت الحركة السياسية الكوردية في سوريا تجربةً طويلةً من النضال في مواجهة سياسات الإقصاء والحرمان، ودفع آلاف المناضلين أثماناً باهظة من الاعتقال والملاحقة والمنفى دفاعاً عن حقوق شعبهم. غير أن التاريخ النضالي، مهما بلغت أهميته، لا يكفي وحده لبناء مشروع سياسي قادر على مواجهة تحديات الحاضر.

فالتاريخ يمنح الشرعية الأخلاقية لكنه لا يمنح تلقائياً الكفاءة السياسية ولا يعفي القيادات من مسؤولية التجديد والمراجعة والمحاسبة. واليوم، تبدو الحركة الكوردية السورية أمام واحدة من أكثر مراحلها تعقيداً، ليس بسبب الضغوط الخارجية وحدها، بل نتيجة أزمات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة حتى أصبحت جزءا من بنيتها السياسية والتنظيمية. ... ٤

إسرائيل والشرق الأوسط الجديد... من يعيد رسم خرائط المنطقة؟

الرؤية: ليست التحولات الكبرى في التاريخ مجرد نتائج لحروب تنتهي بانتصار طرف وهزيمة آخر، بل هي لحظات تعيد تعريف موازين القوة، وتعيد إنتاج الجغرافيا السياسية، وتؤسس لنظام إقليمي جديد. وما يمر به الشرق الأوسط اليوم لا يمكن قراءته بوصفه سلسلة من الحروب المنفصلة أو الأزمات العابرة، بل بوصفه مرحلة انتقالية تنتهي فيها قواعد قديمة، فيما لم تتبلور بعد قواعد جديدة. ولهذا، فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس: من ربح الحرب الأخيرة؟ وإنما: من يملك القدرة على صياغة الشرق الأوسط الذي سيولد.. ٣

الرؤية من أجل الحياة
A Political Vision for a Better Life

كلمة العدد

قبة البرلمان السوري... حين يغيب الشعب وتحضر التعيينات

ليس البرلمان مجرد قاعةٍ تتراص فيها المقاعد، ولا منصةً لإلقاء الخطب، ولا مؤسسةً تستكمل بها صورة الدولة أمام العالم. فالبرلمان، في جوهر الفلسفة السياسية الحديثة، هو التجسيد المؤسسي للإرادة الشعبية، والفضاء الذي تنتقل فيه أصوات المواطنين من صناديق الاقتراع إلى قبة التشريع والرقابة والمساءلة. ومن هنا، فإن شرعية أي مجلس نيابي تبدأ بسؤالٍ لا يمكن القفز فوقه: من اختار هؤلاء الممثلين؟

في التجارب السياسية المعاصرة، لا تقاس شرعية المؤسسات بمظهرها أو باسمها، بل بالآلية التي تشكلت من خلالها. وقد عرف التاريخ السياسي أنماطاً متعددة من الحكم؛ فمن الديمقراطيات الليبرالية إلى الأنظمة السلطوية، ومن الجمهوريات إلى الملكيات، ظل البرلمان -بدرجات متفاوتة من الحرية والنزاهة- يستند، في الأصل، إلى فكرة تمثيل المجتمع، حتى وإن اختلفت نزاهة الانتخابات ومستوى التنافس فيها. أما أن يستبدل الاختيار الشعبي بالتعيين المباشر، فإن ذلك يفتح باباً واسعاً للتساؤل حول طبيعة المؤسسة التشريعية، وحدود استقلالها، وقدرتها على أداء وظائفها. ٢

سوريا إلى أين؟

الرؤية: لم يعد السؤال في سوريا اليوم: من يحكم دمشق؟ بل: هل ما تزال دمشق قادرة على حكم سوريا؟ فبعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الحرب، لم تعد البلاد تعيش أزمة سلطة فحسب، بل أزمة دولة وهوية ووظيفة سياسية وجغرافيا وطنية. لقد انهار النموذج الذي قامت عليه الجمهورية السورية منذ منتصف القرن العشرين، فيما لم يتبلور بعد نموذج جديد قادر على ملء الفراغ. وما تشهده البلاد اليوم ليس مرحلة انتقالية بالمعنى التقليدي، وإنما مخاض تاريخي يعيد تشكيل الدولة السورية من جذورها. في علم السياسة، لا تقاس قوة الدول... ٢

إيران وترامب... إعادة خلط الأوراق

الرؤية: لم تعد التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط مجرد أحداثٍ منفصلة، بل تبدو وكأنها حلقاتٌ في مشهدٍ استراتيجي واحد، تتداخل فيه القوة العسكرية مع الحرب الاستخباراتية، وتتصارع فيه مشاريع النفوذ قبل أن تتواجه الجيوش. فمن الضربات الإيرانية التي استهدفت بنى تحتية حساسة في سوريا والخليج، إلى الرسائل العسكرية الحادة الصادرة من باكستان، وصولاً إلى إعلان الرئيس الأمريكي دونالد... ٥

وثيقة البنتاغون: المشروع تأخر... لكنه يتحقق!

الرؤية: ليست أخطر الوثائق في التاريخ تلك التي تعلنها الحكومات، بل تلك التي لا يراد للرأي العام أن يعرف بوجودها إلا بعد أن تتحول إلى وقائع على الأرض. ومن بين أكثر الوثائق إثارةً للجدل في القرن الحادي والعشرين، ما كشفه الجنرال الأمريكي... ٨

كلمة العدد .. تتمة

الدستورية.

وفي الحالة السورية الراهنة، لا يقتصر الجدل على أسماء أعضاء المجلس أو انتماءاتهم، بل يمتد إلى السؤال الأكثر أهمية: كيف تشكل هذا المجلس؟ فإذا كان أعضاء البرلمان لا يصلون إلى مقاعدهم عبر إرادة الناخبين، وإنما عبر قرارات تصدر عن السلطة التنفيذية أو عن الجهات المشرفة على المرحلة الانتقالية، فإننا نكون أمام مجلس يثير تساؤلات مشروعة حول مدى تمثيله للإرادة الشعبية. وهنا يصبح النقاش سياسياً ودستورياً في آنٍ واحد: هل يستطيع مجلس لم ينبثق من اختيار المواطنين أن يمارس الرقابة على السلطة التي أسهمت في تشكيله؟

وتزداد هذه الإشكالية عمقاً عندما يشعر المواطن السوري بأنه غائب عن صناعة القرار في بلاده. فبينما تحظى تطورات المشهد السوري بمتابعة دقيقة في العواصم الإقليمية والدولية، وتتناولها مراكز الدراسات ووسائل الإعلام بالتحليل والتقدير، يبقى المواطن السوري، وهو صاحب المصلحة الأولى، بعيداً عن المشاركة المباشرة في اختيار ممثليه أو رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة. ولا يقتصر الأمر على غياب المعلومات، بل يمتد إلى غياب الدور الفاعل في صناعة القرار ذاته، وهو ما يوسع الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويضعف الثقة بالمؤسسات الناشئة.

إن البرلمان ليس هيئةً للتصفيق، ولا مؤسسةً لإضفاء الشرعية على ما تقرره السلطة التنفيذية، بل هو أحد الأركان الأساسية لمبدأ الفصل بين السلطات، ومنبرٌ للتشريع، وأداةٌ للرقابة والمساءلة، وصوتٌ يعكس مصالح المجتمع وتنوعه. وكلما ضعفت الصلة بين البرلمان والناخبين، ضعفت قدرته على أداء هذه الوظائف، وتراجعت الثقة العامة بالمؤسسات السياسية.

لقد دفعت سوريا، على امتداد عقود، ثمن احتكار السياسة وإفراغ المؤسسات من مضمونها وتحويلها إلى هياكل شكلية. وكان الأمل، مع بداية المرحلة الجديدة، أن تؤسس البلاد لحياة سياسية مختلفة، تقوم على المشاركة الشعبية، والتعددية السياسية، وسيادة القانون، واحترام مبدأ تداول السلطة. غير أن أي انتقال سياسي لا يكتسب شرعية راسخة إذا غابت عنه الآليات التي تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم بحرية، وتضمن خضوع السلطة للمساءلة والمحاسبة.

إن بناء الدولة الحديثة لا يبدأ بإعادة تسمية المؤسسات، ولا بتغيير الوجوه، وإنما بإعادة الاعتبار للمواطن بوصفه مصدر الشرعية السياسية وصاحب السيادة. فالبرلمان لا يكتسب قيمته من فخامة مبناه، ولا من عدد أعضائه، بل من الطريق الذي أوصلهم إلى مقاعدهم. وعندما يغيب الشعب عن صناعة ممثليه، وتحل التعيينات محل الإرادة الشعبية، تفقد قبة البرلمان معناها الحقيقي، وتتحول من رمز للتمثيل الشعبي إلى عنوانٍ لأزمة الشرعية السياسية.

إن مستقبل سوريا لا يحتاج إلى مؤسسات جديدة فحسب، بل إلى عقدٍ سياسي جديد، تكون فيه الإرادة الشعبية المصدر الحقيقي للسلطات جميعها، ويكون الاحتكام إلى المواطنين أساساً لاكتساب الشرعية. فالدول لا تستقر بقوة السلطة وحدها، ولا بقدرتها على فرض الأمر الواقع، وإنما بثقة المجتمع في مؤسساته، وإيمانه بأن صوته مسموع، وأن ممثليه وصلوا إلى البرلمان بإرادته الحرة، لا بقرارٍ صادر عن أي سلطة كانت. تلك هي القاعدة التي قامت عليها البرلمانات الحديثة، وهي القاعدة التي لا غنى عنها إذا أرادت سوريا أن تبني دولةً تستمد قوتها من مواطنيها، لا من آليات التعيين، وأن تؤسس لمستقبل يقوم على الشرعية والمشاركة وسيادة القانون.

رئيس التحرير

الحرية ليست هبة من أحد، بل هي حق يُنتزع بالنضال.

سوريا إلى أين؟

البقية ...

بما تنص عليه دساتيرها، وإنما بقدرتها الفعلية على بسط سيادتها وإدارة شؤونها واحتكار استخدام القوة المشروعة. ومن هذا المنظور، تبدو سوريا اليوم أمام واقع مختلف؛ إذ لم تعد السلطة المركزية تحتكر القرار السياسي، ولا السيطرة العسكرية، ولا إدارة الحدود، ولا حتى إدارة جزء من علاقاتها الخارجية. فقد أفرزت سنوات الحرب مناطق نفوذ متعددة، لكل منها سلطاتها الأمنية والإدارية، وقواها العسكرية، وشبكة علاقاتها الإقليمية والدولية. ولذلك، لم يعد النقاش يدور حول حدود الدولة السورية بقدر ما يدور حول طبيعة الدولة التي ستولد من رحم هذا الواقع الجديد.

لقد انتهت، عملياً، مرحلة الدولة المركزية الصلبة التي حكمت سوريا لعقود طويلة، سواء كان ذلك نتيجة الحرب، أم حصيلة تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية سبقتها بسنوات. أما المرحلة المقبلة، فما تزال مفتوحة على مشاريع متنافسة، لكل منها رؤيته لمستقبل البلاد، وداعموه، وأدواته، وحساباته الإقليمية والدولية.

ولذلك، فإن المعركة الحقيقية لم تعد تدور حول بقاء سوريا أو زوالها، بل حول شكل الدولة السورية القادمة.

فثمة من يسعى إلى إعادة إنتاج الدولة المركزية بصيغة جديدة، انطلاقاً من الاعتقاد بأن المركزية هي الضامن الوحيد لوحدة البلاد. وفي المقابل، يذهب آخرون إلى أن اللامركزية السياسية والإدارية أصبحت ضرورة لإدارة التعددية السورية، وتحقيق قدر أكبر من المشاركة في السلطة، والحد من أسباب الصراع. بينما يرى فريق ثالث أن الفيدرالية تمثل الصيغة الدستورية الأكثر قدرة على التوفيق بين وحدة الدولة وضمان الحقوق القومية والثقافية والسياسية لمكوناتها المختلفة.

غير أن اختزال هذا الجدل في ثنائية «الوحدة أو التقسيم» يمثل تبسيطاً مفرطاً لمسألة معقدة. فالفيدرالية ليست، بالضرورة، مشروعاً للتقسيم، كما أن المركزية ليست ضمانة دائمة للوحدة. والتاريخ السياسي يقدم نماذج عديدة لدول مركزية تفككت رغم شدة مركزيتها، كما يقدم نماذج ناجحة لدول فيدرالية استطاعت أن تحقق مستويات عالية من الاستقرار والتماسك. فجوهر المشكلة لا يكمن في شكل النظام السياسي، وإنما في طبيعة العقد الوطني الذي ينظم العلاقة بين الدولة ومواطنيها، ويضمن العدالة والشراكة وسيادة القانون.

ومع ذلك، فإن استمرار الانقسام العسكري والسياسي، في ظل غياب مشروع وطني جامع، قد يقود إلى سيناريو أكثر خطورة، يتمثل في ترسيخ مناطق النفوذ وتحولها تدريجياً إلى كيانات سياسية مستقلة بحكم الأمر الواقع، حتى وإن بقيت الحدود الدولية لسوريا على حالها. فالتقسيم لا يبدأ دائماً بإعلان رسمي، وإنما يبدأ عندما تمتلك كل منطقة مؤسساتها الأمنية والإدارية، واقتصادها، وقرارها السياسي، وعلاقاتها الخارجية بصورة منفصلة عن الدولة المركزية.

وفي خضم هذه التحولات، يظل الجولان أحد أكثر الملفات تعقيداً وحساسية. فمن الناحية القانونية، لا يزال الجولان أرضاً سورية محتلة وفق أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولم يحظَ قرار ضمه من قبل إسرائيل باعتراف دولي واسع. غير أن استمرار السيطرة الإسرائيلية، بالتزامن مع انشغال الدولة السورية بأزماتها الداخلية، أسهم في تكريس واقع سياسي جديد يثير تساؤلات جدية حول مستقبل هذا الملف. فكلما طال أمد هذا الواقع، وتراجعت أولوية الجولان في الحسابات الإقليمية والدولية، ازدادت احتمالات ترسيخ الأمر الواقع سياسياً، حتى وإن ظل الوضع القانوني للجولان دون تغيير.

إن أخطر ما يواجه الدول ليس خسارة جزء من أراضيها فحسب، بل فقدان قدرتها على الدفاع عن حقوقها التاريخية، عندما تصبح معركة البقاء الداخلي أكثر إلحاحاً من القضايا الوطنية الكبرى.

وفي المقابل، تتحول سوريا بصورة متزايدة إلى ساحة تتقاطع فيها المشاريع الإقليمية والدولية. فتركيا تنظر إلى شمال سوريا من منظور أمنها القومي ومصالحها الحدودية، وإسرائيل تراقب الجنوب باعتباره امتداداً لأمنها الاستراتيجي، فيما تسعى إيران العودة إلى سوريا والحفاظ على ما تبقى من نفوذها، بينما تعمل كل من الولايات المتحدة وروسيا على إدارة توازنات تحول دون انهيار المشهد بصورة كاملة، بما يحفظ مصالحهما في المنطقة. وبهذا المعنى، أصبحت سوريا مساحة للتنافس والتفاوض بين القوى الإقليمية والدولية، بقدر ما هي ساحة للصراع الداخلي.

غير أن هذا التشابك الخارجي، على أهميته، لا يلغي حقيقة أساسية، وهي أن أي تسوية سياسية لن تكون قابلة للاستمرار ما لم تستند إلى توافق وطني يعترف بالتعددية القومية والثقافية والدينية، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يضمن المشاركة المتساوية لجميع السوريين.

وفي هذا السياق، تبرز القضية الكوردية باعتبارها إحدى القضايا المفصلية في مستقبل الدولة السورية. فقد أثبتت العقود الماضية أن سياسة الإنكار لم تنتج استقراراً، كما أن مقاربة المسألة الكوردية بوصفها قضية أمنية لم تؤدِّ إلا إلى تعميق الأزمة. وفي المقابل، فإن أي مشروع لإعادة بناء الدولة لن يكون قابلاً للحياة إذا تجاهل حقوق مكون رئيس من مكونات المجتمع السوري، تماماً كما لن يكون قابلاً للاستمرار إذا قام على تقويض وحدة البلاد وسيادتها. إن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد معادلة دستورية تحقق الشراكة الوطنية، وتحفظ وحدة الدولة، وتصون الحقوق في آن واحد.

ومن هنا، فإن النقاش حول اللامركزية أو الفيدرالية ينبغي أن ينتقل من دائرة الشعارات والتخوين إلى فضاء البحث الدستوري والسياسي الرصين، لأن الدول الحديثة لا تبنى على الإنكار، وإنما على الاعتراف بالتعددية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات القادرة على إدارة الاختلاف ضمن إطار الدولة الواحدة.

لكن حسب كل هذه المؤشرات على الأرض تبين أن هناك أزمة جديدة ولربما أسوأ من قبلها ، فلا يمكن التعامل معه باستخفاف. فسوريا ما تزال تحمل في داخلها كثيراً من عوامل الانفجار: انتشار السلاح، والانقسام المجتمعي، وتضارب المصالح الإقليمية، والهشاشة الاقتصادية،**البقية ٤**

الشرق الأوسط على حافة إعادة التشكل

البقية ...

وطبيعة نظامها السياسي، وحدود سيادتها، وموقعها في النظام الإقليمي الجديد.

وترى «الرؤية» أن مستقبل سوريا لن يحسم في دمشق وحدها، بل سيتحدد أيضاً في العواصم المنخرطة في الملف السوري، وفي موازين القوى التي ستفرزها المرحلة المقبلة. ولذلك، فإن مستقبل الدولة السورية سيظل رهيناً بالتفاهمات والصراعات الإقليمية والدولية بقدر ارتباطه بالتطورات الداخلية.

وفي هذا المشهد، تبرز تركيا بوصفها أحد أبرز الفاعلين في معادلة إعادة تشكيل المنطقة. فقد ربطت أنقرة أمنها القومي بصورة مباشرة بتطورات الشمال السوري فحسب، بل في كامل جغرافية السورية، وعززت حضورها العسكري والسياسي في تلك المنطقة، في الوقت الذي تراقب فيه إسرائيل هذه التحركات من منظور أمنها الاستراتيجي. ومن هنا، ترى الجريدة أن الساحة السورية مرشحة لأن تبقى إحدى أكثر ساحات التنافس الإقليمي حساسية، وأن مستقبل العلاقة بين أنقرة وتل أبيب سيظل مرهوناً بقدرتهما على إدارة تضارب المصالح ومنع انزلاقه إلى مستويات أكثر خطورة.

أما العراق، فما يزال يمثل إحدى أهم ركائز التوازن الإقليمي، بحكم موقعه الجغرافي، وموارده الاقتصادية، وتركيبته السياسية المعقدة. ومن ثم، فإن أي تغير في موازين القوى الإقليمية ستكون له انعكاسات مباشرة على استقراره الداخلي، وعلى طبيعة علاقاته الإقليمية.

وفي المقابل، تتجه دول الخليج العربي إلى إعادة صياغة سياساتها الخارجية، عبر تنويع شراكاتها الدولية، وتوسيع هامش حركتها الاستراتيجية، إدراكاً منها أن النظام الإقليمي الذي استقر لعقود يمر اليوم بمرحلة إعادة تعريف شاملة، وأن المحافظة على الاستقرار تقتضي قدراً أكبر من المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات.

إن الشرق الأوسط الذي يتشكل اليوم لن يكون امتداداً للشرق الأوسط الذي عرفناه خلال العقود الماضية. فالقوى الكبرى تعيد ترتيب أولوياتها، والقوى الإقليمية تعيد تموضعها، بينما تحاول الدول الأصغر حماية مصالحها وسط بيئة استراتيجية تتغير بوتيرة متسارعة. وفي خضم هذه التحولات، يظل السؤال الأهم: هل ستقود عملية إعادة التشكل إلى نظام إقليمي أكثر استقراراً، أم أنها ستفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراعات وعدم اليقين؟

وترى جريدة «الرؤية» أن المنطقة دخلت بالفعل مرحلة إعادة صياغة تاريخية، وأن قراءة الأحداث بوصفها وقائع منفصلة لم تعد كافية لفهم ما يجري. فسواء اتفقنا أو اختلفنا مع مفهوم «الشرق الأوسط الجديد»، فإن حجم التحولات المتزامنة يؤكد أن الإقليم يقف أمام منعطف غير مسبوق، ستكون نتائجه حاسمة في رسم ملامح الشرق الأوسط لعقود قادمة. وفي مثل هذه اللحظات التاريخية، لا يكون البقاء للأقوى عسكرياً فحسب، بل للأكثر قدرة على امتلاك رؤية استراتيجية، وقراءة دقيقة لموازين القوة، والاستعداد للتكيف مع نظام إقليمي يتشكل أمام أعيننا.

سياسة

إسرائيل والشرق الأوسط الجديد... من يعيد رسم خرائط المنطقة؟

البقية ....

Political Vision: National Partnership from the Perspective of Kurdish Interest

من تحت أنقاض النظام القديم؟

لقد بني النظام الإقليمي في الشرق الأوسط طوال القرن العشرين على معادلات فرضتها نتائج الحرب العالمية الأولى، ورسختها التوازنات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كانت الدولة الوطنية هي الوحدة الأساسية، وكانت الحدود السياسية تتمتع بقدر كبير من الثبات، وكانت القوى الكبرى تضبط إيقاع الصراعات بما يمنع انهيار النظام برمته. إلا أن هذه المعادلة بدأت تتآكل تدريجياً مع نهاية الحرب الباردة، ثم تسارع هذا التآكل بفعل الحروب التي شهدتها المنطقة، وصعود الفاعلين من غير الدول، وانحسار سلطة الحكومات المركزية في عدد من البلدان، واتساع مساحة التدخلات الإقليمية والدولية.

في هذا المشهد المضطرب، برزت إسرائيل بوصفها أحد أكثر الأطراف قدرة على استثمار التحولات. فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي حافظت، خلال العقود الماضية، على تفوق عسكري وتكنولوجي واضح، وعلى مؤسسات دولة مستقرة، وعلى شراكة استراتيجية راسخة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى قدرتها على تطوير علاقات متنامية مع عدد من الدول العربية والإقليمية. غير أن قراءة الدور الإسرائيلي من زاوية التفوق العسكري وحده تبقى قراءة ناقصة؛ لأن إسرائيل لا تتحرك فقط وفق منطق الحرب، بل وفق رؤية أمنية طويلة المدى تقوم على إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، بحيث تصبح أقل تهديداً وأكثر انسجاماً مع مصالحها.

منذ قيامها عام ١٩٤٨، لم تكن العقيدة الإسرائيلية تقوم على الدفاع عن الحدود فحسب، وإنما على منع ظهور أي قوة إقليمية قادرة على كسر ميزان التفوق. ولهذا، شهدت المنطقة سلسلة من السياسات التي هدفت إلى الحفاظ على هذا التفوق، سواء عبر الردع العسكري، أو عبر بناء تحالفات، أو عبر إدارة التوازنات الإقليمية بما يمنع تشكل محور قادر على تهديد الأمن الإسرائيلي. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الرؤية من مفهوم «الدفاع عن الدولة» إلى مفهوم أوسع يقوم على «إدارة البيئة الإقليمية». أي إن الأمن، وفق هذا المنظور، لا يتحقق عند الحدود فقط، بل يبدأ من طبيعة الأنظمة السياسية، ومن موازين القوى، ومن شكل العلاقات بين دول المنطقة.

لكن هذا لا يعني أن إسرائيل وحدها ترسم خرائط الشرق الأوسط، أو أنها تمتلك القدرة على فرض نظام إقليمي جديد بإرادتها المنفردة. فالشرق الأوسط كان، ولا يزال، ساحة لتقاطع مشاريع متعددة، تتنافس فيها الولايات المتحدة وروسيا والصين، كما تتقاطع فيها مصالح تركيا وإيران والدول العربية، فضلاً عن العوامل الداخلية التي تتحكم بمسار كل دولة على حدة. ولذلك، فإن الحديث عن «شرق أوسط إسرائيلي» بالمعنى المطلق لا يعكس تعقيد الواقع، بقدر ما يعكس رغبة بعض الأطراف في تفسير كل ما يجري من خلال عامل واحد.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن إسرائيل تحاول الاستفادة من لحظة التحول التاريخي التي تمر بها المنطقة. فكلما ضعفت الدولة المركزية في إحدى الدول المجاورة، أو تبدلت موازين القوى الإقليمية، اتسع هامش الحركة أمامها. وهذا لا يعني بالضرورة أنها تسعى إلى تغيير الحدود السياسية المعترف بها دولياً، بقدر ما يعني أنها تسعى إلى بناء بيئة استراتيجية تمنع ظهور تهديدات عسكرية مباشرة، وتحد من نفوذ خصومها، وتفتح المجال أمام علاقات سياسية واقتصادية وأمنية أوسع مع محيطها.

ولعل سوريا تمثل النموذج الأكثر وضوحاً لهذا التحول. فهي لم تعد مجرد دولة تواجه أزمة داخلية، بل أصبحت ساحة تتقاطع فيها المشاريع الإقليمية والدولية، ومختبراً لمستقبل الدولة في الشرق الأوسط. فالمشهد السوري لم يعد يختزل في الصراع على السلطة، وإنما أصبح يعكس أزمة أعمق تتعلق بطبيعة الدولة نفسها، وبشكل العلاقة بين المركز والأطراف، وبين الهوية الوطنية والتعددية القومية والدينية، وبين السيادة الوطنية والتدخلات الخارجية. ولذلك، فإن مستقبل سوريا لن تحدده دمشق وحدها، كما لن تحدده العواصم الإقليمية والدولية منفردة، بل ستتحدد ملامحه من خلال توازن معقد بين الإرادات الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، تكتسب القضية الكوردية أهمية استثنائية، لأنها لم تعد مجرد قضية قومية تخص شعباً موزعاً بين أربع دول، بل أصبحت جزءاً من معادلات الأمن الإقليمي، ومن حسابات الطاقة، ومن مستقبل الدولة في الشرق الأوسط. فالكورد يعيشون في منطقة تمثل أحد أهم المفاصل الجغرافية في الإقليم، تمتد من جبال زاغروس إلى شمالي العراق وشمالي سوريا وجنوب شرقي تركيا وغرب إيران. ولهذا، فإن أي تحول في بنية الشرق الأوسط ستكون له انعكاسات مباشرة على مستقبلهم السياسي.

غير أن القراءة الواقعية تقتضي الابتعاد عن المبالغات، سواء تلك التي تصور إسرائيل بوصفها الضامن لمستقبل الكورد، أو تلك التي تنكر وجود أي تقاطع في المصالح بين الطرفين. فالعلاقات الدولية لا تبنى على العواطف، وإنما على المصالح. وقد عرفت المنطقة، في مراحل مختلفة، أشكالاً من التواصل أو التقاطع بين إسرائيل وبعض القوى الكوردية، لكن هذه العلاقات بقيت محكومة باعتبارات سياسية وأمنية متغيرة، ولم تتحول إلى تحالف استراتيجي ثابت أو إلى التزام دائم. ومن ثم، فإن مستقبل القضية الكوردية لا يمكن أن يبنى على الرهان على قوة خارجية، مهما كانت مكانتها، بل على بناء مشروع سياسي متماسك، وتطوير المؤسسات، وتحقيق أكبر قدر من التوافق الداخلي، وإقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، تبدو إحدى الإشكاليات الكبرى في الفكر السياسي الكوردي المعاصر مرتبطة بطبيعة العلاقة مع المتغيرات الإقليمية. فقد أثبتت التجربة التاريخية أن القوى الكبرى، وكذلك القوى الإقليمية، تنظر إلى القضية الكوردية من زاوية مصالحها الاستراتيجية، لا من زاوية الحقوق التاريخية أو المبادئ الأخلاقية. ولذلك، فإن أي تقاطع في المصالح قد يفتح نافذة سياسية في مرحلة معينة، لكنه قد ينغلق عندما تتغير الأولويات. والتاريخ الكوردي، منذ اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ إلى استفتاء إقليم كوردستان عام ٢٠١٧، يقدم شواهد عديدة على أن السياسة الدولية لا تعرف الحلفاء الدائمين، وإنما تعرف المصالح الدائمة.

ومن هنا، فإن مصلحة الكورد في الشرق الأوسط الجديد لا تكمن في الارتهان إلى مشروع إقليمي بعينه، سواء كان إسرائيلياً أو أمريكياً أو غيرهما، بل في قراءة التحولات بواقعية، واستثمار الفرص التي تتيحها، دون تحويلها إلى رهانات مصيرية. فالحقوق القومية لا تحمى فقط بالدعم الخارجي، وإنما تحمى قبل ذلك بوحدة الموقف السياسي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وصياغة مشروع دستوري واضح، والقدرة على إقامة شراكات متوازنة مع جميع الأطراف، بعيداً عن سياسة المحاور.

ولا يمكن فهم مشروع الشرق الأوسط الجديد من دون التوقف عند التحولات التي يشهدها الإسلام السياسي. فقد كان هذا التيار، طوال العقود الأربعة الماضية، أحد أبرز الفاعلين في المنطقة، سواء عبر المشاركة في السلطة، أو عبر المعارضة، أو عبر الحركات المسلحة في بعض الحالات. إلا أن السنوات الأخيرة كشفت عن أزمة عميقة داخل هذا التيار، ليس بسبب الضغوط الأمنية وحدها، وإنما أيضاً بسبب التحديات المرتبطة بإدارة الدولة، والاقتصاد، والتعددية، والعلاقة بين الدين والسياسة. ومع ذلك، فإن الحديث عن "نهاية الإسلام السياسي" يبدو تبسيطاً لا ينسجم مع الواقع. فالإسلام السياسي ليس تنظيماً واحداً ولا مدرسة فكرية واحدة، بل يضم تيارات وتجارب متباينة. وما يبدو اليوم هو أن المنطقة تدخل مرحلة إعادة تعريف لدور هذه التيارات، أكثر من دخولها مرحلة اختفائها. وستظل قدرتها على التأثير مرتبطة بمدى نجاحها في التكيف مع الدولة الوطنية، وقبول التعددية، واحترام قواعد التداول السلمي للسلطة.

أما تركيا، فإنها تنظر إلى الشرق الأوسط الجديد من زاوية تختلف عن الرؤية الإسرائيلية. فأنقرة ترى أن أمنها القومي يبدأ من حدودها الجنوبية، وأن أي ترتيبات سياسية في سوريا أو العراق تمس التوازنات الحدودية أو الملف الكوردي ستنعكس مباشرة على أمنها الداخلي. ولهذا، فإن السياسة التركية ستظل لاعباً أساسياً في أي معادلة إقليمية، سواء اتفقت مع إسرائيل في بعض الملفات، أو اختلفت معها في ملفات أخرى.

وفي المقابل، تسعى إيران إلى الحفاظ على موقعها بوصفها قوة إقليمية مؤثرة، رغم الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تواجهها. ومن المرجح أن تستمر في إعادة تموضع أدوات نفوذها بما يتلاءم مع المتغيرات، لأن الصراع في الشرق الأوسط لم يعد صراعاً بين دولتين، بل أصبح صراعاً بين رؤى مختلفة لمستقبل المنطقة برمتها.

أما العالم العربي، فيمر بمرحلة مراجعة عميقة لأولوياته. فبعد عقود كان فيها الصراع العربي . الإسرائيلي يحتل مركز السياسة الإقليمية، برزت تحديات جديدة تتعلق بالاقتصاد، والطاقة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا، والاستقرار الداخلي. وهذا التحول لا يعني اختفاء القضية الفلسطينية من الوعي العربي، لكنه يعني أن أولويات الدول أصبحت أكثر ارتباطاً بحسابات الأمن الوطني والتنمية الاقتصادية، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل شبكة العلاقات الإقليمية.

وهنا تبرز المعضلة الكبرى: هل يستطيع أي طرف، بما في ذلك إسرائيل، أن يعيد رسم خرائط الشرق الأوسط؟

الإجابة، في تقديري، هي أن الخرائط لم تعد ترسم بالطريقة التي كانت ترسم بها في القرن الماضي. فلم تعد الجيوش وحدها هي التي تحدد مصير الدول، كما لم تعد الاتفاقيات العسكرية وحدها قادرة على إنتاج نظام إقليمي مستقر. فالخرائط الجديدة ترسم أيضاً عبر الاقتصاد، والتكنولوجيا، والطاقة، والممرات التجارية، والذكاء الاصطناعي، والتحالفات العابرة للحدود، والقدرة على بناء مؤسسات دولة قادرة على الصمود.

ولهذا، فإن الحديث عن شرق أوسط جديد يجب ألا يختزل في إعادة توزيع النفوذ العسكري، بل ينبغي أن يفهم بوصفه إعادة تشكيل لمفهوم الدولة نفسها. فالدول التي تعجز عن بناء عقد ..... البقية على الصفحة ٤

الفيدرالية واللامركزية من منظور دستوري

تعد الفيدرالية واللامركزية من أهم النماذج الدستورية التي طورتها الأنظمة السياسية الحديثة لإدارة التنوع الاجتماعي والثقافي والجغرافي داخل الدولة. ورغم أن المفهومين يهدفان إلى الحد من تركز السلطة وتعزيز المشاركة في إدارة الشأن العام، فإنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً من حيث الأساس الدستوري وطبيعة توزيع الصلاحيات.

فاللامركزية الإدارية تقوم على نقل بعض الاختصاصات التنفيذية والخدمية من الحكومة المركزية إلى هيئات محلية منتخبة أو معيّنة، مع بقاء السيادة الدستورية والتشريعية والسياسية بيد السلطة المركزية. وتعد اللامركزية وسيلةً لتعزيز كفاءة الإدارة العامة وتقريب الخدمات من المواطنين، إلا أنها لا تنشئ وحدات سياسية مستقلة، بل تعمل ضمن إطار الدولة الموحدة وتحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها.

أما الفيدرالية، فهي نظام دستوري يقوم على توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم أو الولايات، بحيث يمتلك كل مستوى من مستويات الحكم اختصاصاته المحمية دستورياً، ولا يجوز تعديلها بإرادة منفردة من أي طرف. ويمنح هذا النموذج الأقاليم صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية في مجالات محددة، مع احتفاظ الدولة الاتحادية بالاختصاصات السيادية، مثل الدفاع والسياسة الخارجية والجنسية والعملة.

ومن منظور القانون الدستوري، لا تعد الفيدرالية شكلاً من أشكال التقسيم أو الانفصال، بل هي إحدى صور تنظيم الدولة، تماماً كما تعد الدولة البسيطة نموذجاً دستورياً آخر. فالفارق بين النظم الدستورية لا يكمن في مقدار السلطات الممنوحة للأقاليم، وإنما في الكيفية التي ينظم بها الدستور توزيع الاختصاصات بين مستويات الحكم، بما يضمن وحدة الدولة وسيادة القانون واستقرار المؤسسات الدستورية.

وفي المجتمعات المتعددة القوميات أو اللغات أو الثقافات، تمثل الفيدرالية إطاراً دستورياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين وحدة الدولة واحترام التنوع، من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم بما يكفل للمكونات المختلفة إدارة شؤونها المحلية ضمن دولة واحدة ذات سيادة. أما اللامركزية الإدارية، فتركز على نقل بعض الاختصاصات التنفيذية والإدارية إلى السلطات المحلية بهدف تحسين كفاءة الإدارة العامة، وتطوير الخدمات، وتعزيز المشاركة المحلية، من دون المساس بوحدة السلطة السياسية أو السيادة الوطنية.

ورغم الاختلاف بين النظامين من حيث طبيعة توزيع السلطات ومستوى الاستقلال الممنوح للوحدات المحلية، فإن نجاح أي منهما لا يتوقف على النصوص الدستورية وحدها، بل يرتبط بوجود دستور ديمقراطي، وقضاء مستقل، ومؤسسات دستورية فاعلة، وثقافة سياسية تقوم على سيادة القانون، واحترام التعددية، والشراكة، والمواطنة المتساوية. فالدساتير لا تحقق أهدافها إلا إذا اقترنت بإرادة سياسية تلتزم بتطبيقها، وتضمن العدالة في توزيع الاختصاصات والموارد، بما يعزز الاستقرار ويحافظ على وحدة الدولة.

وبذلك، فإن الاختيار بين الفيدرالية واللامركزية ينبغي أن يستند إلى طبيعة الدولة وواقعها السياسي والاجتماعي، وليس إلى اعتبارات أيديولوجية أو حلول جاهزة. فلكل نظام دستوري خصوصيته، ويظل المعيار الحقيقي لنجاحه هو قدرته على تحقيق الاستقرار، وصون وحدة الدولة، وضمان المشاركة العادلة، وحماية الحقوق والحريات في إطار من سيادة القانون والحكم الرشيد.

النضال هو الريشة التي يرسم بها المظلومون لوحتهم الزاهية بالأمل والتحدي، لينقشوا على جدران الزمن خارطة طريق نحو العدالة والحرية.

تحليل سياسي

الحركة الكوردية في سوريا: حين تتحول الأحزاب إلى غاية وتضيع القضية

البقية ....

"إلا أن الخلافات الداخلية ظلت إحدى أبرز نقاط ضعف الحركة الكوردية وأعاقت تحقيق كثير من أهدافها"

فالمشكلة لم تعد مجرد خلافات بين قيادات أو انقسامات تنظيمية عابرة، بل تحولت إلى أزمة عميقة في الثقافة السياسية ذاتها، وفي فهم العمل الحزبي، وإدارة المؤسسات، وآليات صناعة القرار.

لقد اعتادت الأحزاب الكوردية تفسير كل انشقاق على أنه نتيجة خلاف شخصي أو مؤامرة خارجية، بينما الحقيقة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالانشقاقات المتكررة ليست سبب الأزمة، وإنما هي أحد أعراضها. أما المرض الحقيقي، فيكمن في غياب المؤسسات، وضعف الديمقراطية الداخلية، واستمرار عقلية الزعامة التاريخية التي تجعل الحزب مرتبطاً بالأشخاص أكثر من ارتباطه بالأفكار والبرامج.

إن الحزب السياسي، في التجارب الديمقراطية الحديثة، ليس ملكاً لمؤسسه، ولا امتداداً لتاريخه الشخصي، بل هو مؤسسة تتجدد باستمرار عبر الانتخابات، والمحاسبة، وتداول المسؤوليات. أما حين تتحول القيادة إلى موقع دائم، وتصبح الشرعية مستمدة من الماضي أكثر من استنادها إلى الإنجاز الراهن، فإن الحزب يدخل تدريجياً في حالة من الجمود، ويتحول الدفاع عن القيادة إلى غاية بحد ذاته، بينما تتراجع القضية التي أُنشئ الحزب من أجلها.

ولعل أخطر ما أصاب الحركة السياسية الكوردية في سوريا هو الخلط بين احترام التاريخ وتقديس الأشخاص. فمن الطبيعي أن يحترم الرعيل الأول تقديراً لدوره في الحفاظ على الهوية الكوردية في أصعب المراحل، لكن من غير الطبيعي أن يتحول هذا التاريخ إلى حصانة سياسية تمنع النقد، أو تعيق التغيير، أو تحول دون تداول القيادة. فكل مشروع سياسي يفقد قدرته على تجديد نخبته، يفقد تدريجياً قدرته على تجديد أفكاره أيضاً.

كما ظلت الحياة الحزبية الكوردية، في كثير من الأحيان، أسيرة العلاقات الشخصية أكثر من اعتمادها على البناء المؤسساتي. فالقرارات الكبرى كثيراً ما تصنع داخل دوائر ضيقة، بينما تتحول الهيئات التنظيمية إلى أدوات للمصادقة لا للمناقشة، وتصبح المؤتمرات مناسبات شكلية لإعادة إنتاج القيادة نفسها، بدلاً من أن تكون فرصة لتقييم الأداء، وتصحيح المسار، وتجديد الرؤى.

ومن نتائج هذا الواقع أن الخلافات الفكرية أصبحت نادرة، في حين تكاثرت الخلافات الشخصية والتنظيمية. فلم تعد الانقسامات تدور حول رؤى مختلفة لمستقبل القضية الكوردية، أو حول برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة، بل أصبحت تتمحور حول مواقع النفوذ، وآليات توزيع المسؤوليات، والعلاقات مع القوى الإقليمية والدولية. وهكذا أصبح الحزب نفسه ساحةً للصراع، بينما غابت النقاشات الجادة حول المشروع الوطني الكوردي ومستقبله.

وفي المقابل، فإن كثيراً من المنشقين لم يقدموا نموذجاً سياسياً مختلفاً. فبدلاً من إنتاج مشاريع سياسية جديدة، جرى في الغالب تكرار النموذج ذاته بأسماء مختلفة. حزب جديد، وهيكل تنظيمي جديد، وشعارات جديدة، لكن بالعقلية نفسها، وبالأساليب ذاتها، وبالثقافة التنظيمية نفسها. لذلك، بقيت الانقسامات تضاعف عدد الأحزاب، لكنها لم تضاعف جودة العمل السياسي، ولم تقدم حلولاً حقيقية للأزمات المزمنة.

إن الأزمة لا تتعلق بكثرة الأحزاب في حد ذاتها، فالتعددية ظاهرة صحية في أي مجتمع ديمقراطي، وإنما تكمن المشكلة في أن معظم هذه الأحزاب تكاد تكون متطابقة في خطابها، وبنيتها التنظيمية، وآليات عملها، حتى أصبح من الصعب على المواطن الكوردي أن يميز بينها من خلال برامجها السياسية، بينما يسهل عليه التمييز بينها من خلال أسماء قياداتها فقط.

ومن جهة أخرى، لم تستطع الأحزاب الكوردية السورية أن تنتقل من عقلية المعارضة التقليدية إلى عقلية بناء المؤسسات العامة.

فالسياسة الحديثة لا تقوم فقط على إصدار البيانات أو عقد الاجتماعات، وإنما تقوم على إنتاج السياسات العامة، وإعداد الدراسات، وتأهيل الكوادر، وتطوير الإدارة، وبناء الاقتصاد، وصياغة رؤى استراتيجية للمستقبل. إلا أن هذه المجالات ظلت، إلى حد بعيد، غائبة أو ضعيفة، وهو ما جعل الأداء السياسي أقل بكثير من حجم التحديات التي واجهها المجتمع الكوردي خلال السنوات الأخيرة.

كما أخفقت الحركة السياسية الكوردية في إنتاج مدرسة سياسية قادرة على إعداد جيل جديد من القيادات. فبدلاً من الاستثمار في الطاقات الشابة والكفاءات العلمية، بقيت المواقع القيادية محصورة في أسماء تتكرر منذ عقود، بينما هاجر كثير من أصحاب الكفاءات، أو ابتعدوا عن العمل الحزبي نتيجة الإحباط، وفقدان الثقة بإمكانية الإصلاح الداخلي.

ولم يعد بالإمكان تجاهل حقيقة أن الشعب الكوردي نفسه قد تغير بصورة كبيرة، بينما بقيت معظم الأحزاب أسيرة أدوات عمل تعود إلى القرن الماضي. فجيل الإنترنت، والتعليم الجامعي، والانفتاح على العالم، والتجارب الديمقراطية الحديثة، كلها أسهمت في تشكيل مجتمع أكثر وعياً، وأكثر مطالبة بالشفافية والمساءلة والمحاسبة، في حين لا تزال بعض القيادات تتعامل مع السياسة بمنطق السرية، والتنظيم المغلق، والولاء الشخصي.

إن القضية الكوردية في سوريا تستحق أكثر من مجرد إدارة الأزمات اليومية؛ فهي بحاجة إلى مشروع وطني حديث، يوازن بين الدفاع عن الحقوق القومية والانخراط في بناء سوريا لجميع مواطنيها، ويجمع بين الهوية الكوردية وقيم الدولة المدنية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات.

وإذا أرادت الحركة السياسية الكوردية استعادة ثقة جمهورها، فإن البداية لا تكون بتبادل الاتهامات أو تحميل المسؤولية لهذا الحزب أو ذاك، وإنما بإجراء مراجعة شاملة، وجريئة، وصادقة، تعترف بالأخطاء قبل البحث عن المبررات. فالإصلاح الحقيقي يبدأ حين تدرك الأحزاب أن بقاءها ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لخدمة المجتمع، وأن القيادة تكليف وليست امتيازاً، وأن الشرعية تكتسب بالإنجاز المتجدد، لا بمجرد استحضار الماضي.

لقد أثبتت التجارب السياسية في العالم أن الأحزاب التي لا تتغير يغيرها الزمن، وأن الأحزاب التي لا تجدد مؤسساتها تتآكل من الداخل، وأن التنظيمات التي تجعل من الأشخاص محوراً للعمل السياسي تنتهي بانتهاء تأثير أولئك الأشخاص. أما الأحزاب التي تبني المؤسسات، وتحترم تداول القيادة، وتؤمن بالنقد والمساءلة والمحاسبة، فهي وحدها القادرة على الاستمرار ومواكبة التحولات التاريخية.

إن مستقبل الكورد في سوريا لن تصنعه كثرة الأحزاب، ولا تعدد البيانات، ولا استمرار الانقسامات، بل ستصنعه رؤية سياسية جديدة تتجاوز إرث الصراعات الشخصية، وتعيد الاعتبار للمؤسسة، وللفكر، وللكفاءة، وللديمقراطية الداخلية. فالقضايا الكبرى لا تنتصر بالأسماء، وإنما تنتصر حين تمتلك مؤسسات قوية، وقيادات متجددة، ومشروعاً سياسياً يسبق الأشخاص، ويستمر بعدهم، ويجعل من القضية الوطنية غايته الأولى، لا مجرد وسيلة للحفاظ على النفوذ أو البقاء في مواقع القيادة.

إنكار التعدد يهدم الدول، أما الاعتراف به فيرسخ وحدتها..

البقية سوريا إلى أين؟

وغياب الثقة بين القوى السياسية. ومع ذلك، فإن أي تصعيد محتمل لن يكون بالضرورة نسخة مكررة من حرب عام ٢٠١١، بل قد يتخذ أشكالاً مختلفة، تتراوح بين صراعات محلية، ومواجهات بين مناطق النفوذ، أو احتكاكات إقليمية تدار على الأرض السورية، بحسب موازين القوى والمتغيرات الإقليمية.

إن مستقبل سوريا لن يحسم في الميدان العسكري وحده، بل على طاولة السياسة وصياغة العقد الوطني الجديد. فالقوة تستطيع فرض وقائع مؤقتة، لكنها لا تستطيع بناء دولة مستقرة. أما الدولة، فلا تستقر إلا عندما يشعر جميع مواطنيها بأنهم شركاء متساوون في وطن واحد، لا رعايا لدى سلطة واحدة.

لقد وصلت سوريا إلى مفترق تاريخي حاسم. فإما أن تنجح في إعادة بناء دولتها على أسس المواطنة والعدالة والشراكة وسيادة القانون، وإما أن يستمر مسار التآكل التدريجي، فتتحول خطوط التماس إلى حدود سياسية، ومناطق النفوذ إلى كيانات دائمة، وتغدو وحدة البلاد مجرد نصوص دستورية لا تجد ما يجسدها على أرض الواقع.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يشغل السوريين اليوم ليس كيف يستعيدون الماضي، بل كيف يصنعون المستقبل. فالدول لا تنهار لأنها خسرت حرباً، وإنما لأنها عجزت عن إنتاج مشروع وطني جديد يجمع أبناءها حول دولة تتسع للجميع. وتلك، في نهاية المطاف، هي المعركة الحقيقية التي تواجه سوريا اليوم: معركة بناء الدولة، لا مجرد الصراع على السلطة.

إسرائيل والشرق الأوسط الجديد... البقية

اجتماعي جديد، وعن إدارة تنوعها القومي والديني والمذهبي، ستكون أكثر عرضة للاهتزاز، بغض النظر عن حجم الدعم الخارجي الذي تتلقاه.

إن الشرق الأوسط يقف اليوم على أعتاب مرحلة قد تكون الأكثر تعقيداً منذ اتفاقية سايكس . بيكو. غير أن الفارق الجوهري هو أن خرائط المستقبل لن ترسم هذه المرة في غرف الدبلوماسية وحدها، بل ستتشكل أيضاً من خلال قدرة شعوب المنطقة على بناء دول حديثة، ومؤسسات قوية، واقتصادات منتجة، وأنظمة سياسية تستند إلى المواطنة وسيادة القانون.

ويبقى السؤال الأهم: من يعيد رسم خرائط المنطقة؟

الإجابة ليست إسرائيل وحدها، وليست الولايات المتحدة، ولا تركيا، ولا إيران، ولا أي قوة منفردة. فالشرق الأوسط الجديد لن يكون نتاج إرادة دولة واحدة، بل حصيلة تفاعل معقد بين المصالح الدولية، والتوازنات الإقليمية، والتحولات الداخلية. غير أن الدول التي تمتلك رؤية استراتيجية، ومؤسسات مستقرة، واقتصاداً قوياً، وقدرة على التكيف مع المتغيرات، ستكون الأكثر تأثيراً في صياغة هذا المستقبل.

أما الشعوب التي تبقى أسيرة الانقسامات الداخلية، أو تراهن على الآخرين لبناء مستقبلها، فستجد نفسها موضوعاً للسياسات، لا شريكاً في صناعتها.

ولعل الدرس الأهم الذي يقدمه التاريخ هو أن الجغرافيا لا تتغير بالقوة وحدها، وأن الخرائط لا تعيش طويلاً إذا لم تستند إلى توازنات سياسية واجتماعية قابلة للاستمرار. ولذلك، فإن معركة الشرق الأوسط الحقيقية لا تدور حول من يربح الحرب المقبلة، بل حول من ينجح في بناء دولة قادرة على البقاء في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.

إن الشرق الأوسط الجديد لا يزال مشروعاً مفتوحاً على احتمالات متعددة، ولم يكتب فصله الأخير بعد. وما بين صراع القوى الكبرى، وطموحات القوى الإقليمية، وتطلعات شعوب المنطقة، ستظل السنوات القادمة هي التي تحدد ليس فقط شكل الخرائط.

صرخات بالخط العريض

حين يصبح الصمت سياسة

الرؤية: ليست أخطر الأزمات تلك التي تشتعل فيها البنادق، بل تلك التي يصمت فيها الجميع. فالصمت في السياسة ليس دائماً حياداً، بل قد يكون شراكةً غير معلنة في صناعة الكارثة، أو انتظاراً بارداً حتى ينهار كل شيء.

في الشرق الأوسط، لم تعد الأوطان تهدد بالصواريخ وحدها، بل بالأفكار الهزيلة، وبالقيادات التي تخشى اتخاذ القرار، وبالنخب التي استبدلت الحقيقة بالمجاملة، والكرامة بالمصلحة، والمستقبل بالحسابات الضيقة.

إن الشعوب لا تنهار لأنها فقيرة، بل لأنها تفقد ثقتها في أن أحداً يتحدث باسمها. وحين تتحول المؤسسات إلى واجهات، والبرلمانات إلى ديكور، والإعلام إلى أبواق، يصبح المواطن آخرَ مَن يستشار، وأولَ مَن يدفع الثمن.

لقد اعتاد العالم العربي إدارة الأزمات، لا حلها، وتأجيل الانفجارات، لا منعها. وكل تسويةٍ مؤقتة تقدم على أنها انتصار، بينما هي في حقيقتها ليست سوى هدنةٍ تسبق أزمةً أكبر. فلا يمكن بناء استقرارٍ على الظلم، ولا تشييد دولةٍ على الإقصاء، ولا صناعة مستقبلٍ فوق أنقاض العدالة.

وليست سورية اليوم استثناءً من هذه القاعدة. فالدول لا تبنى على الولاءات، ولا تدار بالعقليات الأمنية، ولا تستعيد عافيتها بإعادة إنتاج أدوات الماضي تحت أسماءٍ جديدة. إن أي مشروعٍ سياسي لا يعترف بالتعدد القومي والديني والثقافي، ولا يؤسس لعقدٍ اجتماعي يساوي بين المواطنين، سيظل مشروعاً ناقصاً، مهما حظي بالدعم أو امتلك من أدوات القوة.

أما القضية الكوردية، فلم تعد مجرد ملفٍ مؤجل في دفاتر السياسة الإقليمية، بل غدت معياراً لاختبار صدقية أي حديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. فلا يمكن لدولةٍ تدعي العدالة أن تنكر هوية ملايين من أبنائها، ولا يمكن لمجتمعٍ دولي يتغنى بالقيم أن يواصل التعامل مع هذه القضية بمنطق المصالح وحدها.

إن التاريخ لا يرحم المترددين، ولا يمنح فرصةً ثانية لمن يكرر الأخطاء ذاتها. وما نشهده اليوم ليس نهاية مرحلةٍ فحسب، بل بداية امتحانٍ جديد لشعوب المنطقة: إما أن تبنى دول المواطنة والقانون، وإما أن تستمر دوامة الانقسامات التي لا تنتج إلا مزيداً من الخراب.

هذه ليست صرخة غضب، بل صرخة مسؤولية. فالسياسة التي تخشى الحقيقة تفتح الباب أمام الفوضى، والدولة التي تخاف من شعبها تخسر مستقبلها. أما الشعوب التي تتخلى عن حقها في السؤال والمحاسبة، فإنها تكتب بيدها فصول هزيمتها المقبلة.

ولعل أخطر ما في هذه المرحلة أن الضجيج يزداد كلما غابت الحقيقة، وأن الشعارات ترتفع كلما تراجعت الإرادة السياسية. وعندما يصبح تزييف الواقع بديلاً عن مواجهته، لا يكون الانهيار احتمالاً بعيداً، بل نتيجةً مؤجلة لا أكثر.

وفي زمن الضجيج، يبقى الصوت الصادق أعلى من كل الشعارات... حتى لو كتب بالخط العريض.

سياسة

بعد عقود النضال... إلى أين تتجه السياسة الكوردية؟

البقية ...

فيما عاش آخرون سنواتٍ طويلة تحت رقابة الأجهزة الأمنية العنصرية وملاحقاتها المستمرة. ولم يكن العمل السياسي آنذاك مجرد نشاطٍ حزبي، بل كان مخاطرةً يومية قد تنتهي بالاعتقال، أو الحرمان من العمل، أو النفي، أو التضييق على الأسرة بأكملها.

ومع ذلك، بقيت الحركة السياسية الكوردية حاضرة، مستندةً إلى إيمان قطاعٍ واسع من أبناء الشعب الكوردي بأن الحقوق لا تمنح، وإنما تنتزع عبر النضال السياسي السلمي، والتنظيم المجتمعي، والصبر الطويل.

لكن التاريخ لا يقاس بحجم التضحيات وحده، وإنما أيضاً بحجم النتائج التي تثمر عنها تلك التضحيات.

وهنا تبدأ المراجعة الحقيقية.

لقد جاءت الثورة السورية عام ٢٠١١ بوصفها لحظةً تاريخية غير مسبوقة، إذ انهارت معادلاتٌ كثيرة بدت، لعقودٍ طويلة، ثابتةً لا يمكن تغييرها. فقد أتاح تراجع القبضة الأمنية في أجزاء واسعة من البلاد، وظهور وقائع سياسية وإدارية جديدة، وانفتاح الملف السوري على المجتمع الدولي، فرصةً استثنائية أمام الحركة السياسية الكوردية لإعادة صياغة مشروعها السياسي، وبناء خطابٍ أكثر نضجاً وقدرةً على التأثير.

غير أن امتلاك الفرصة لا يعني، بالضرورة، القدرة على استثمارها.

ففي الوقت الذي كانت فيه التحولات الإقليمية والدولية تفتح آفاقاً جديدة، بدت قطاعاتٌ واسعة من الحركة السياسية الكوردية عاجزة عن الانتقال من عقلية المعارضة التقليدية إلى عقلية بناء المشروع السياسي. واستمرت كثيرٌ من الخلافات القديمة، وتكررت الانقسامات ذاتها، وعادت الشخصنة لتطغى على العمل المؤسسي، وأصبح الصراع بين القوى الكوردية يستنزف طاقاتٍ كان من المفترض أن توجه نحو بناء رؤيةٍ سياسية مشتركة للمستقبل.

إن المشكلة الكبرى لم تكن في قلة التضحيات، بل في ضعف القدرة على تحويل تلك التضحيات إلى مشروعٍ سياسي جامع.

فالسياسة الحديثة لا تقوم على التاريخ وحده، ولا على الرمزية النضالية وحدها، وإنما تقوم أيضاً على الكفاءة، والتخطيط، والمرونة، وبناء المؤسسات، وإعداد القيادات، وإدارة الاختلاف، وقراءة المتغيرات الإقليمية والدولية بعقلٍ استراتيجي.

ولعل من أبرز العوامل التي أضعفت الحركة السياسية الكوردية خلال السنوات الماضية استمرار الذهنية الحزبية المغلقة، حيث بقيت بعض القوى أسيرة مفاهيم قديمة لم تعد تنسجم مع التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا والمنطقة. وفي كثيرٍ من الأحيان، تحولت الخلافات التنظيمية إلى خلافاتٍ وجودية، وأصبح الحفاظ على الحزب أو التنظيم هدفاً بحد ذاته، بينما تراجع المشروع الوطني الكوردي إلى المرتبة الثانية.

كما أسهم غياب التجديد القيادي في تعميق الأزمة، إذ بقيت شخصياتٌ سياسية تتصدر المشهد لعقودٍ طويلة، دون أن تتمكن من إنتاج مدارس سياسية جديدة أو إعداد جيلٍ قادر على تحمل المسؤولية. وفي المقابل، وجد كثيرٌ من الشباب الكورد أنفسهم خارج دائرة صنع القرار، رغم ما يمتلكونه من تعليمٍ أفضل، وخبراتٍ أوسع، وقدرةٍ أكبر على التواصل مع العالم.

إن أي حركةٍ سياسية لا تجدد نخبها محكومةٌ بالدخول في حالةٍ من الجمود، والجمود في السياسة لا يعني الثبات، بل يعني التراجع.

ولا يمكن كذلك تجاهل أثر الانقسامات الإقليمية في الواقع الكوردي السوري، إذ أصبحت الساحة الكوردية، في كثيرٍ من الأحيان، انعكاساً لتجاذباتٍ تتجاوز الحدود السورية، الأمر الذي أضعف استقلالية القرار السياسي، وعمق حالة الاستقطاب، وأفقد الحركة جزءاً من قدرتها على صياغة أولوياتٍ تنطلق أولاً من احتياجات الشعب الكوردي داخل سوريا.

ومع ذلك، فإن قراءة هذا الواقع لا ينبغي أن تتحول إلى خطابٍ يائس أو إلى إعلان نهاية الحركة السياسية الكوردية، لأن الشعوب لا تختزل في أخطاء أحزابها، ولا تنتهي مسيرتها عند تعثر مرحلةٍ سياسية.

بل إن التاريخ يعلمنا أن كثيراً من الحركات السياسية الكبرى مرت بمراحل من الإخفاق والانهيار، ثم أعادت بناء نفسها بصورةٍ أكثر قوةً ونضجاً. وغالباً ما كانت لحظات الفشل هي التي دفعت إلى مراجعاتٍ عميقة أفرزت قياداتٍ جديدة، وأفكاراً أكثر واقعية، وأدوات عمل أكثر فاعلية.

ومن هنا يمكن فهم الأصوات التي بدأت ترتفع اليوم، مطالبةً بإعادة تجميع ما تبقى من الطاقات الكوردية، بعيداً عن منطق الإقصاء والانقسام، وبعيداً عن إرث الصراعات الشخصية والتنظيمية. فهذه الدعوات، مهما كانت لا تزال محدودة، تعكس إدراكاً متزايداً بأن استمرار التشرذم لن يؤدي إلا إلى مزيدٍ من إهدار الفرص، وأن المرحلة المقبلة تحتاج إلى عقلٍ سياسي جديد، لا يكرر أخطاء الماضي، بل يتعلم منها ويؤسس لمرحلةٍ مختلفة.

إن الولادة الجديدة التي ينتظرها كثيرٌ من الكورد ليست مجرد تأسيس حزبٍ جديد أو استبدال أسماء القيادات، وإنما هي إعادة بناء الثقافة السياسية ذاتها. إنها ولادةٌ تقوم على المؤسسات بدلاً من الأشخاص، وعلى الكفاءة بدلاً من الولاءات الضيقة، وعلى الحوار بدلاً من التخوين، وعلى التخطيط الاستراتيجي بدلاً من الاكتفاء بردود الأفعال.

فالمرحلة المقبلة تحتاج إلى مشروعٍ سياسي قادر على الجمع بين الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي، والإسهام في بناء سوريا مستقرة وديمقراطية تتسع لجميع مكوناتها، وتقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واللامركزية الديمقراطية، والمشاركة العادلة في إدارة الشأن العام.

كما تحتاج إلى خطابٍ يتوجه أولاً إلى الشعب الكوردي، فيعيد بناء الثقة بين المواطن والسياسي، ويقنع الشباب بأن السياسة ليست ساحةً للصراعات الشخصية، وإنما وسيلةٌ لصناعة المستقبل. وهي بحاجة أيضاً إلى الانفتاح على بقية القوى الوطنية السورية، لأن أي مشروعٍ كوردي مستدام سيكون أكثر قوة إذا استطاع بناء شراكاتٍ سياسية قائمة على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والحوار المسؤول.

لقد أثبتت العقود الماضية أن التضحيات وحدها لا تكفي، وأن التاريخ النضالي، مهما كان عظيماً، لا يعفي أحداً من مسؤولية المراجعة والنقد والتطوير. كما أثبتت أن الشعوب التي تمتلك الشجاعة للاعتراف بأخطائها هي الأكثر قدرةً على إعادة بناء مستقبلها.

وربما يكون أهم درسٍ يمكن استخلاصه اليوم هو أن الحركة السياسية الكوردية ليست بحاجة إلى إعادة إنتاج الماضي، بل إلى تجاوزه. فهي مطالبة بالانتقال من مرحلة الدفاع الدائم إلى مرحلة المبادرة، ومن عقلية إدارة الأزمات إلى عقلية صناعة الفرص، ومن الانشغال بالخلافات الداخلية إلى بناء مشروعٍ وطني واضح المعالم، يمتلك رؤيةً للمستقبل أكثر مما يمتلك روايةً عن الماضي.

إن مستقبل الكورد في سوريا لن تحدده الذاكرة وحدها، ولا التضحيات وحدها، ولا الشعارات وحدها، وإنما ستحدده قدرة النخب الجديدة على إنتاج سياسةٍ أكثر حكمة، وأكثر انفتاحاً، وأكثر التصاقاً بمصالح الشعب. فإذا نجحت هذه الولادة الجديدة في تجاوز أخطاء المراحل السابقة، فإنها قد تفتح صفحةً جديدة في التاريخ السياسي الكوردي السوري؛ صفحةً يكون عنوانها بناء المؤسسات، وترسيخ الشراكة، وتحويل عقود النضال الطويل إلى مشروعٍ سياسي قادر على حماية الحقوق، والإسهام في بناء دولة سورية ديمقراطية مستقرة، يتشارك جميع أبنائها في صياغة مستقبلها على أساس العدالة والمواطنة والشراكة الحقيقية.

الحرية... الشرط الأول لولادة الأوطان

لا تقاس قوة الدول بعدد دباباتها، ولا بحجم اقتصادها، ولا بكثرة شعاراتها، بل بقدرتها على صون حرية الإنسان وكرامته. فالحرية ليست امتيازاً تمنحه السلطة متى شاءت، ولا منحةً توزع وفقاً للولاءات، بل هي الأساس الذي تستند إليه شرعية الدولة، والشرط الذي يمنح المواطن شعوراً حقيقياً بالانتماء.

ولم يكتب لأمةٍ أن تصنع نهضتها وهي تخشى الكلمة، أو تجرم الرأي، أو تصادر حق الاختلاف. فالمجتمعات التي تكمم فيها الأفواه قد تبدو هادئةً في ظاهرها، لكنها تحمل في أعماقها بذور الأزمات والانفجارات. أما المجتمعات التي تفسح المجال للنقد والمساءلة، فهي الأقدر على تصحيح أخطائها، وتجديد مؤسساتها، وتعزيز ثقة مواطنيها بها.

إن الحرية ليست نقيضاً للاستقرار، كما تحاول بعض الأنظمة أن تصور، بل هي الضمانة الحقيقية لاستدامته. فالدولة التي تعتمد على الخوف تؤجل أزماتها ولا تعالجها، بينما الدولة التي تؤسس علاقتها مع مواطنيها على الحقوق وسيادة القانون تبني استقراراً أكثر رسوخاً، وتؤسس لمستقبل أكثر أمناً.

وفي الشرق الأوسط، ما تزال معضلة الحرية تمثل الحلقة المفقودة في معظم مشاريع الإصلاح السياسي. فالدساتير قد تكتب، والانتخابات قد تجرى، والمؤسسات قد تنشأ، لكن غياب الحريات وسيادة القانون يجعلها في كثير من الأحيان هياكل بلا روح، ومؤسساتٍ بلا أثرٍ حقيقي في حياة المواطنين.

إن احترام التعدد القومي والديني والثقافي، وصون حقوق جميع المكونات، ليس تنازلاً من الدولة، بل هو التعبير الأسمى عن قوتها وثقتها بنفسها. فالأوطان التي تتسع لجميع أبنائها لا تخشى التنوع، بل تنظر إليه بوصفه مصدرَ غنىً، وعنصرَ استقرار، وأساساً لوحدةٍ وطنيةٍ راسخة.

ولذلك، فإن المستقبل لن يكون من نصيب الدول التي تفرض الصمت، بل من نصيب تلك التي تحمي حرية الكلمة، وتصون الكرامة الإنسانية، وتؤمن بأن الإنسان الحر هو الثروة الحقيقية لأي وطن، وأن الحرية ليست مجرد بداية الطريق، بل هي الطريق الذي تبنى عليه الدولة العادلة، ويصان به مستقبل الأوطان.

ولعل أخطر ما تواجهه الأوطان اليوم ليس اختلاف الآراء، بل الخوف من التعبير عنها، لأن المجتمعات التي تجرَّد من حقها في السؤال والنقد تفقد تدريجياً قدرتها على تصحيح أخطائها. فحين تغلق أبواب الحوار، تتسع هوة الانقسام، وحين يُستبدل صوت العقل بمنطق الإقصاء، يصبح الاحتقان بديلاً عن التوافق، وتتحول الأزمات الصغيرة إلى صراعات يصعب احتواؤها. إن الحرية المسؤولة ليست تهديداً للدولة، كما يروج أحياناً، بل هي صمام أمانها الحقيقي، لأنها تتيح للمجتمع أن يراجع سياساته، ويحاسب مؤسساته، ويصحح مساره قبل أن تفرض الأزمات تصحيحاتها القاسية. فالدول القوية لا تخشى المواطن الواعي، ولا ترى في الكلمة الحرة خصماً، بل تعتبرها شريكاً في بناء المستقبل، لأن الاستقرار الذي يقوم على الثقة وسيادة القانون أكثر دواماً من ذلك الذي يفرض بالخوف أو يُصان بالصمت.

وفي النهاية، تبقى الحرية معياراً تقاس به قوة الدول لا ضعفها، ونضج المجتمعات لا هشاشتها. فالأوطان التي تحترم كرامة الإنسان وحقه في التعبير تبني مستقبلاً أكثر استقراراً وعدالة، أما تلك التي تراكم القيود على حساب الحقوق، فقد تؤجل أزماتها زمناً، لكنها لا تستطيع أن تمنعها إلى الأبد.

إيران وترامب... إعادة خلط الأوراق

البقية

ترامب عزمه الكشف عن وثائق سرية، تتشكل معادلة جديدة عنوانها أن الشرق الأوسط دخل مرحلة إعادة رسم خرائط الردع والنفوذ.

أولاً: إيران... من سياسة الرد إلى فرض المعادلات

تحمل الضربات الإيرانية الأخيرة دلالات تتجاوز بعدها العسكري المباشر، إذ لا تبدو مجرد ردود فعل ظرفية على تطورات ميدانية، بل تأتي في سياق استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة صياغة قواعد الاشتباك في المنطقة وفرض معادلات ردع جديدة. فاستهداف البنى التحتية لا يقتصر على إحداث أضرار مادية، وإنما يوجه رسالة استراتيجية مفادها أن أي مواجهة مستقبلية لن تبقى محصورة في الميدان العسكري، بل ستمتد إلى مفاصل الاقتصاد والطاقة والاتصالات وشبكات النقل، وهي الأعصاب الحيوية التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

وفي الساحة السورية، تبدو هذه الضربات جزءاً من مسعى إيراني للحفاظ على عمقها الاستراتيجي داخل بلاد الشام، بعد سنوات من التنافس مع روسيا على إدارة النفوذ، وتصاعد الضغوط الإسرائيلية الرامية إلى تقويض الوجود العسكري الإيراني، إلى جانب التحولات التي شهدتها بنية السلطة في دمشق وما رافقها من إعادة توزيع لمراكز النفوذ داخل الدولة السورية.

ومن منظور استراتيجي أوسع، تدرك طهران أن سوريا تمثل الحلقة المركزية في مشروعها الإقليمي، ليس فقط بوصفها ساحة نفوذ سياسي وعسكري، بل أيضاً باعتبارها الممر الجغرافي الذي يربط إيران بلبنان والبحر المتوسط. ولذلك، يرى عدد المحللين أن الحفاظ على هذا الممر، أو إعادة تأمينه، يظل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الإيرانية، لما يوفره من إمكانية استمرار خطوط الإمداد اللوجستي والعسكري إلى حلفائها، وفي مقدمتهم حزب الله اللبناني، بما يعزز ما تصفه طهران بـ«محور المقاومة» ويحافظ على توازن الردع مع إسرائيل.

أما في الخليج، فإن أي تهديد للبنية التحتية النفطية، أو للموانئ، أو لشبكات الطاقة، يحمل رسالة استراتيجية مختلفة، مفادها أن أمن الخليج لم يعد منفصلاً عن أي مواجهة إقليمية مع إيران. فطهران تسعى إلى ترسيخ معادلة مفادها أن أي تصعيد عسكري ضدها ستكون له كلفة اقتصادية وسياسية تتجاوز حدودها، وتمتد إلى أسواق الطاقة..... البقية على صفحة ٦

".العقل كالأرض، يجب أن يُزرع ليُنتج؛ فالأفكار العظيمة تنمو من بذور المعرفة والتأمل"

إيران وترامب... إعادة خلط الأوراق

تتمة ..

العالمية وسلاس الإمداد الدولية، بما يجعل أمن الخليج جزءاً لا يتجزأ من معادلة الردع الإقليمية.

ثانياً: سوريا... الساحة الأكثر هشاشة

لا تزال سوريا تمثل الحلقة الأكثر هشاشة في معادلة الشرق الأوسط، ليس بسبب تداعيات الحرب الممتدة منذ أكثر من عقد فحسب، بل نتيجة تحولها إلى نقطة تقاطع لمشاريع النفوذ الإقليمي والدولي. فالدولة التي تعاني تعدد القوى العسكرية الأجنبية، وتوزع مناطق السيطرة بين قوى محلية وخارجية، أصبحت الساحة الأكثر قابلية لتصفية الحسابات بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، حيث تتداخل المصالح الأمريكية والروسية والإيرانية والتركية والإسرائيلية في رقعة جغرافية واحدة.

ولم تعد الأراضي السورية مجرد ممر لخطوط الإمداد العسكرية أو مقراً للقواعد الأجنبية، بل تحولت إلى عقدة جيوسياسية تتحكم بجزء مهم من معادلات المشرق العربي. فمن يملك القدرة على التأثير في سوريا يمتلك هامشاً أوسع للتأثير في أمن العراق ولبنان والأردن وشرق البحر المتوسط، فضلاً عن التحكم في جزء من مسارات الطاقة والممرات البرية التي تربط الخليج بالبحر المتوسط.

وفي هذا السياق، لا تقرأ أي ضربة إيرانية داخل الأراضي السورية بوصفها عملاً عسكرياً معزولاً، بل باعتبارها جزءاً من صراع أوسع على إعادة رسم موازين النفوذ في المشرق. فهي تحمل رسائل متزامنة إلى الولايات المتحدة بشأن وجودها العسكري في شرق الفرات، وإلى إسرائيل بشأن استمرار محاولات تقويض الوجود الإيراني، وإلى تركيا التي تسعى إلى تثبيت نفوذها في الشمال السوري، كما تشكل إشارة إلى روسيا بأن طهران ما تزال لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاوزه في مستقبل سوريا.

ومع استمرار غياب تسوية سياسية شاملة، وضعف مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز القرار، تبدو سوريا مرشحة لأن تبقى الساحة الأكثر عرضة للتصعيد، حيث تتحول كل أزمة إقليمية إلى مواجهة جديدة على أراضيها، ويغدو أمنها واستقرارها رهينةً للتوازنات الدولية أكثر من كونه نتاجاً لإرادة سورية خالصة.

ثالثاً: جنوب كوردستان... الرسائل الإيرانية تتجاوز حدود العراق

لا يمكن قراءة الضربات الصاروخية الإيرانية التي استهدفت مناطق متفرقة في إقليم كوردستان العراق، من السليمانية إلى هولير (أربيل)، بوصفها عمليات عسكرية معزولة أو ردود فعل آنية على تهديدات أمنية محددة. فهذه الضربات تأتي ضمن سياق استراتيجي أوسع، تسعى من خلاله طهران إلى إعادة رسم حدود الردع على امتداد المجال الجيوسياسي الممتد من غرب إيران إلى شرق البحر المتوسط. ومن هذا المنظور، فإن إقليم كوردستان لا ينظر إليه في العقيدة الأمنية الإيرانية باعتباره مجرد جزء من الدولة العراقية، بل بوصفه مساحة ذات أهمية استخباراتية وعسكرية، تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والإسرائيلية والإقليمية، بما يجعله جزءاً من معادلة الأمن القومي الإيراني.

وتحمل هذه الضربات مجموعة من الرسائل المتزامنة. فالرسالة الأولى موجهة إلى الولايات المتحدة، ومضمونها أن أي وجود عسكري أو استخباراتي أمريكي في الإقليم، أو أي استخدام لأراضيه في أنشطة تعتبرها طهران مهددة لأمنها، لن يبقى بمنأى عن الاستهداف إذا تصاعدت المواجهة الإقليمية. أما الرسالة الثانية، فتتجه نحو إسرائيل، في ظل اتهامات إيرانية متكررة بوجود تعاون أمني واستخباراتي بين تل أبيب وبعض الجهات داخل الإقليم، وهي اتهامات لم تثبت بصورة قاطعة في المجال العام، لكنها تشكل جزءاً من الخطاب الأمني الإيراني وتؤثر في طريقة صياغة استراتيجيتها العسكرية.

وفي الوقت نفسه، تحمل الضربات رسالة إلى الحكومة الاتحادية في بغداد وسلطات إقليم كوردستان، مفادها أن طهران تتوقع إجراءات أكثر صرامة لمنع استخدام الأراضي العراقية في أي أنشطة تراها موجهة ضد أمنها القومي، وأنها تحتفظ بحق الرد وفقاً لتقديرها إذا رأت أن هذه المخاطر تتزايد.

غير أن الرسائل الإيرانية لا تتوقف عند حدود الردع العسكري، بل تمتد إلى البعد السياسي. فمن خلال إظهار قدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة في عمق الإقليم، تسعى طهران إلى التأكيد أنها ما تزال تمتلك حرية المبادرة في إحدى أكثر الساحات حساسية بالنسبة للولايات المتحدة، وأنها قادرة على التأثير في موازين الأمن الإقليمي من دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع واشنطن أو تل أبيب. وهي بذلك تحاول فرض معادلة مفادها أن الضغوط المفروضة عليها يمكن الرد عليها في ساحات النفوذ المحيطة بها، وليس فقط داخل حدودها الوطنية.

ومع ذلك، فإن استمرار هذا النمط من الضربات ينطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة، إذ قد يؤدي إلى توسيع دائرة التوتر داخل العراق، وإضعاف استقرار إقليم كوردستان، وفتح المجال أمام مزيد من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على أرض عراقية تعاني أصلاً هشاشةً سياسية وأمنية. وفي حال تكررت هذه الضربات في سياق تصعيد أوسع، فإن الإقليم قد يتحول من منطقة نفوذ متنازع عليها إلى إحدى الجبهات المتقدمة في أي مواجهة إقليمية محتملة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى.

رابعاً: الخليج... اختبار أمن الطاقة العالمي

يمثل الخليج العربي أحد أهم المراكز الجيوسياسية والاقتصادية في العالم، إذ يحتضن أكبر احتياطات النفط والغاز، ويمر عبر مياهه جزء كبير من تجارة الطاقة العالمية. ولذلك، فإن أي تهديد يستهدف منشآته الحيوية أو ممراته البحرية لا ينعكس على أمن دول المنطقة فحسب، بل يمتد أثره مباشرة إلى الاقتصاد العالمي، وأسواق المال، وسلاسل الإمداد، وحركة التجارة الدولية.

وتدرك إيران أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لفرض معادلات ردع جديدة، لذلك تسعى إلى توظيف ما يمكن تسميته بـ«الردع الاقتصادي». فاستهداف البنية التحتية النفطية، أو الموانئ، أو شبكات الكهرباء، أو المنشآت اللوجستية، لا يهدف فقط إلى إلحاق خسائر مادية، بل إلى رفع كلفة أي مواجهة عسكرية محتملة، وإرسال رسالة إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأن أي تصعيد ضد طهران ستكون له تداعيات اقتصادية تتجاوز حدود الإقليم.

كما تدرك طهران أن أمن الخليج لم يعد قضيةً محلية تخص دوله وحدها، بل أصبح جزءاً من منظومة الأمن الاقتصادي العالمي. فتعطل صادرات النفط والغاز، أو اضطراب الملاحة في الممرات البحرية الاستراتيجية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، كفيل بإحداث اضطرابات في أسعار الطاقة، وإرباك الأسواق العالمية، وفرض ضغوط اقتصادية على الدول الصناعية الكبرى.

ومن هذا المنطلق، تحاول إيران ترسيخ معادلة استراتيجية جديدة تقوم على مبدأ «إذا تعرض أمننا القومي للخطر، فلن يبقى أمن الطاقة العالمي بمنأى عن تداعيات المواجهة». وبذلك تنتقل معادلة الردع من الإطار العسكري التقليدي إلى فضاء أوسع، تتداخل فيه القوة العسكرية مع أوراق الاقتصاد والطاقة والجغرافيا، لتصبح كلفة الحرب أكبر بكثير من حدود الميدان العسكري نفسه.

خامساً: باكستان... رسائل ردع تتجاوز جنوب آسيا

بالتوازي مع التصعيد الإقليمي، برزت رسائل عسكرية باكستانية اتسمت بلهجة حازمة، عكست حرص إسلام آباد على التأكيد أنها ما تزال لاعباً يمتلك أدوات ردع مؤثرة، رغم انشغالها بتحدياتها الداخلية والإقليمية. ورغم أن باكستان ليست طرفاً مباشراً في معظم أزمات

الشرق الأوسط، فإن امتلاكها السلاح النووي، وواحداً من أكبر الجيوش في العالم الإسلامي، يمنح أي موقف يصدر عنها بعداً استراتيجياً يتجاوز حدود جنوب آسيا. وتأتي هذه الرسائل في سياق بيئة أمنية تشهد تغيرات متسارعة، حيث تراقب باكستان باهتمام التحولات الجارية في الخليج وإيران وأفغانستان وآسيا الوسطى، لما لها من انعكاسات مباشرة على أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية، ولا سيما في ظل تشابك الملفات الأمنية مع مشاريع النقل والطاقة، وتنامي الدور الصيني في المنطقة عبر مبادرة «الحزام والطريق» والممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني.

كما تحرص إسلام آباد على تأكيد أن أي اضطراب واسع في الإقليم لن يبقى بعيداً عن حساباتها الاستراتيجية، سواء من زاوية أمن الطاقة، أو استقرار طرق التجارة، أو موازين الردع النووي في جنوب آسيا. ومن هنا، يمكن فهم رسائلها العسكرية بوصفها إعلاناً عن الجاهزية، أكثر من كونها تمهيداً للانخراط المباشر في صراعات الشرق الأوسط، ورسالةً بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا مست التحولات الإقليمية مصالحها الحيوية أو أخلّت بالتوازنات التي تؤثر في أمنها القومي.

سادساً: ترامب... الوثائق السرية كسلاح سياسي

في المشهد الأمريكي، لا تقل الوثائق السرية التي لوح الرئيس دونالد ترامب بالكشف عنها تأثيراً عن أدوات الردع التقليدية، وإن اختلفت طبيعة ميدانها. ففي الولايات المتحدة، كثيراً ما تتحول الوثائق والتقارير الاستخباراتية وملفات التحقيق إلى أدوات لإعادة تشكيل السردية السياسية، وكشف الصراعات داخل مؤسسات الدولة، والتأثير في موازين القوة بين البيت الأبيض، والأجهزة الأمنية، والكونغرس، والأحزاب السياسية.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة خطوة ترامب باعتبارها جزءاً من معركة سياسية داخلية تهدف إلى إعادة رسم المشهد الأمريكي قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. فالكشف عن وثائق قد تتضمن معلومات محرجة أو تثير تساؤلات حول أداء إدارات سابقة، أو مسؤولين محسوبين على الحزب الديمقراطي، من شأنه أن يعمق الانقسامات داخل الحزب، ويضع قياداته أمام ضغوط سياسية وإعلامية متزايدة، بما يضعف تماسكه الداخلي ويحد من قدرته على توحيد خطابه السياسي.

ولا تقتصر أهمية هذه الاستراتيجية على مضمون الوثائق بحد ذاته، بل تمتد إلى توقيت نشرها، وطريقة توظيفها في معركة الرأي العام. فالهدف في مثل هذه المواجهات لا يكون دائماً إدانة الخصم قانونياً، بقدر ما يكون استنزافه سياسياً، ودفعه إلى الانشغال بالدفاع عن نفسه، وإعادة فتح ملفات الماضي، بدلاً من التركيز على بناء خطاب انتخابي أو برنامج سياسي للمستقبل.

ومن زاوية تحليلية، يرى بعض الباحثين أن هذا النمط من إدارة الصراع السياسي يجد ما يشبهه في تجارب دول أخرى، حيث استخدمت التسريبات، أو الوثائق، أو ملفات الفساد، أو التحقيقات القضائية، بوصفها أدوات لإضعاف الخصوم من الداخل، وإثارة التنافس والانقسام داخل صفوفهم، بدلاً من الاكتفاء بالمواجهة السياسية المباشرة. وفي هذا السياق، يستحضر بعض المراقبين التجربة التركية خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، بوصفها مثالاً على توظيف الصراعات المؤسسية والإعلامية والقضائية في إعادة تشكيل موازين القوى داخل المشهد السياسي. غير أن هذه المقارنة تبقى في حدود التشابه في أساليب إدارة الصراع السياسي، ولا تعني تطابق السياقات القانونية أو الدستورية أو التاريخية بين الولايات المتحدة وتركيا.

وبذلك، تبدو الوثائق السرية في الحالة الأمريكية أكثر من مجرد ملفات مؤجلة للكشف؛ فهي تتحول إلى أداة في الصراع على الشرعية السياسية، وصناعة الرأي العام، وإعادة توزيع موازين القوة داخل النظام السياسي الأمريكي، في لحظة تتزايد فيها حدة الاستقطاب بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

سابعاً: شرق أوسط جديد أم مرحلة أكثر خطورة؟

عند قراءة هذه التطورات في إطارها الاستراتيجي، يتبين أن الشرق الأوسط لا يقف على أعتاب حرب شاملة بالمعنى التقليدي، بقدر ما يدخل مرحلة جديدة من الصراع تقوم على تعدد أدوات القوة وتداخل مستويات المواجهة. فلم تعد الحروب تخاض بالصواريخ والطائرات وحدها، بل باتت تشمل الاقتصاد، والطاقة، والاستخبارات، والحرب السيبرانية، والإعلام، والتسريبات السياسية، والعقوبات، في إطار صراع مركب تتراجع فيه الحدود الفاصلة بين السلم والحرب.

وفي هذا المشهد، لم يعد الهدف الرئيس للقوى الإقليمية والدولية تحقيق انتصار عسكري حاسم، بل فرض معادلات ردع جديدة، وإعادة رسم مناطق النفوذ، ورفع كلفة أي مواجهة محتملة إلى الحد الذي يدفع الخصوم إلى إعادة حساباتهم قبل اتخاذ قرار التصعيد. ولهذا، أصبحت العمليات العسكرية المحدودة، والضغوط الاقتصادية، والحروب غير المباشرة، أدوات أكثر فاعلية من الحروب التقليدية واسعة النطاق، وإن كانت تحمل في طياتها مخاطر كبيرة ناجمة عن سوء التقدير أو خروج الأزمات عن نطاق السيطرة.

وفي المحصلة، يقف الشرق الأوسط أمام مرحلة انتقالية قد تعيد تشكيل النظام الإقليمي خلال السنوات المقبلة. فإيران تعمل على تثبيت شبكة ردع تمتد من الخليج إلى شرق المتوسط، وسوريا لا تزال تمثل العقدة الجيوسياسية الأكثر هشاشة في صراع النفوذ الإقليمي، بينما يظل الخليج مركزاً للتنافس على أمن الطاقة والتجارة العالمية. وفي المقابل، تسعى قوى أخرى، من بينها باكستان، إلى تأكيد حضورها ضمن معادلات الردع الجديدة، في حين تشهد الولايات المتحدة صراعاً سياسياً داخلياً يتخذ من الوثائق والتسريبات أداة لإعادة تشكيل التوازنات بين القوى الحزبية والمؤسساتية.

إن ما تشهده المنطقة اليوم ليس مجرد تصعيد عسكري عابر، بل بداية مرحلة تتداخل فيها إعادة ترتيب موازين القوى الإقليمية مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي. فكل ضربة عسكرية، وكل وثيقة تكشف، وكل رسالة ردع توجه، ليست سوى جزء من صراع أوسع على رسم خرائط النفوذ وتحديد مراكز القوة في الشرق الأوسط خلال العقد القادم.

وفي عالمٍ تتراجع فيه الحروب التقليدية أمام صراعات النفوذ المركبة، لم يعد السؤال: من سيطلق الرصاصة الأولى؟ بل أصبح: من سينجح في فرض قواعد اللعبة الجديدة قبل أن تطلق الرصاصة؟

كل ثورةٍ تبدأُ برصاصة، لكن الحريةَ لا تبدأُ إلا بفكرةٍ تُحررُ العقلَ قبل أن تحررَ الوطن.

السياسة

الحركة السياسية الكوردية في سوريا: بين إخفاق التجربة وضرورات التجديد

الرؤية:

حين تعجز السياسة عن قراءة الواقع، يصبح التغيير ضرورة لا خيارا.

تاريخ الحركة السياسية الكوردية في سوريا ليس مجرد سجلٍ حزبي، ولا هو سلسلة من الوقائع التنظيمية المتعاقبة، بل هو جزء من التاريخ السياسي السوري الحديث بكل تعقيداته وتحولاته. فقد نشأت هذه الحركة في بيئة سياسية مغلقة، اتسمت بسيادة الدولة المركزية الصلبة، وبتراجع مساحة العمل السياسي الحر، وبسياسات لم تفسح المجال أمام الاعتراف الكامل بالتعدد القومي والثقافي الذي تتميز به سوريا. وفي هذا السياق، أصبح النضال الكوردي، بالنسبة إلى أجيالٍ متعاقبة، ليس خياراً سياسياً فحسب، بل تعبيراً عن السعي إلى الحفاظ على الهوية والدفاع عن الحقوق الأساسية.

وعلى امتداد عقودٍ طويلة، دفعت الحركة السياسية الكوردية أثماناً باهظة. فقد تعرض ناشطوها وقياداتها للاعتقال والملاحقة الأمنية، وعاش كثير منهم تجربة المنفى أو الإقصاء، بينما بقي العمل السياسي محاطاً بقيودٍ أمنية وقانونية حدّت من قدرته على التطور الطبيعي. ومع ذلك، حافظت الحركة على حضورها في الوعي السياسي الكوردي، وأسهمت في إبقاء القضية الكوردية جزءاً من النقاش الوطني السوري، رغم محدودية الإمكانات وضيق هامش الحركة.

غير أن قراءة أي تجربة سياسية لا ينبغي أن تقتصر على استعراض حجم التضحيات، بل يجب أن تمتد إلى تقييم حصيلة تلك التضحيات، ومدى نجاحها في التحول إلى مشروعٍ سياسي قادر على إنتاج نتائج ملموسة. فالتاريخ، في نهاية المطاف، لا يخلد النضال وحده، وإنما يخلد أيضاً القدرة على تحويل النضال إلى منجزٍ سياسي ومؤسسي.

لقد شكلت الثورة السورية عام ٢٠١١ نقطة تحول كبرى في تاريخ البلاد، وأعادت رسم المشهد السياسي بصورة غير مسبوقة. فمع تراجع قبضة السلطة في أجزاء واسعة من سوريا، وانفتاح المجال أمام قوى سياسية ومجتمعية جديدة، بدا وكأن مرحلة مختلفة قد بدأت، تحمل في طياتها فرصاً استثنائية لجميع الفاعلين السياسيين، وفي مقدمتهم الحركة السياسية الكوردية.

لكن التجارب التاريخية تثبت أن الفرص الاستثنائية لا تضمن، بذاتها، تحقيق الإنجازات؛ فالنجاح لا يرتبط فقط بوجود الفرصة، وإنما بامتلاك الرؤية، والكفاءة، والقدرة على إدارتها. وهنا تكمن إحدى الإشكاليات الرئيسة التي واجهت الحركة السياسية الكوردية خلال السنوات الماضية.

ففي الوقت الذي كانت فيه المنطقة تشهد تحولات عميقة، بقيت قطاعات من الحركة السياسية أسيرة أنماط تقليدية في التفكير والعمل. واستمرت الخلافات الحزبية، وتكررت الانقسامات التنظيمية، وغلبت الاعتبارات الفئوية على متطلبات المشروع الوطني الجامع. وفي كثير من الأحيان، تحولت المنافسة السياسية إلى حالة من الاستنزاف الداخلي، انعكست سلباً على ثقة المجتمع الكوردي بقدرة نخبته السياسية على إدارة المرحلة.

ولا يعني ذلك أن مسؤولية الإخفاق تقع على عامل واحد أو جهة بعينها، فالمشهد السوري بمجمله كان شديد التعقيد، وتداخلت فيه العوامل المحلية والإقليمية والدولية بصورة غير مسبوقة. غير أن هذا التعقيد لا يلغي الحاجة إلى مراجعة نقدية جادة، لأن أي حركة سياسية تفقد قدرتها على النقد الذاتي تصبح أكثر عرضة لتكرار أخطاء الماضي.

لقد كشفت السنوات الأخيرة عن أزمة تتجاوز حدود الانقسام الحزبي، لتلامس طبيعة الثقافة السياسية ذاتها. فالإشكالية لم تكن، في كثير من الأحيان، في نقص الشعارات أو ضعف الخطاب، بل في غياب المؤسسات الراسخة، وضعف آليات تداول المسؤولية، ومحدودية الاستثمار في إعداد القيادات الشابة، فضلاً عن غلبة الشخصنة على العمل السياسي. ولذلك، بقيت الحركة تدور في دوائر متكررة، تعيد إنتاج كثير من أزماتها بدلاً من تجاوزها.

وفي المقابل، شهد الشعب الكوردي تحولات عميقة. فقد ظهر جيل جديد أكثر انفتاحاً على العالم، وأكثر اتصالاً بالتجارب الديمقراطية الحديثة، وأكثر تطلعاً إلى مؤسسات سياسية شفافة وفاعلة. وهذا التحول يفرض على الحركة السياسية أن تعيد النظر في أدواتها، لأن الشعوب تتغير بوتيرة أسرع من الأحزاب التي تعجز عن تجديد نفسها. ومن هنا، تبدو الدعوات التي تتصاعد اليوم لإعادة جمع الطاقات الكوردية، وإطلاق حوار سياسي جديد، مؤشراً على بداية مراجعة ضرورية، لا مجرد محاولة لتغيير الأسماء أو إعادة ترتيب التحالفات. فالتحدي الحقيقي لا يكمن في تأسيس إطار سياسي جديد بقدر ما يكمن في إنتاج ثقافة سياسية جديدة، تتجاوز إرث الانقسامات، وتؤمن بأن العمل المؤسسي هو الضمانة الوحيدة

لاستمرار أي مشروع سياسي.

إن الولادة الجديدة التي يحتاجها الكورد في سوريا ليست ولادة تنظيمية فحسب، بل ولادة فكرية وسياسية وأخلاقية. إنها انتقال من منطق الزعامة الفردية إلى منطق المؤسسة، ومن إدارة الخلاف إلى إدارة التنوع، ومن رد الفعل إلى المبادرة، ومن السياسة بوصفها صراعاً على النفوذ إلى السياسة بوصفها إدارةً للمصلحة العامة.

كما أن المرحلة المقبلة تتطلب صياغة مشروع سياسي يتجاوز الحسابات الضيقة، ويستند إلى رؤية وطنية تربط بين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي وبين بناء دولة سورية ديمقراطية حديثة، تقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واللامركزية، والشراكة الحقيقية بين جميع مكوناتها. فنجاح أي مشروع كوردي لن يتحقق في عزلة عن محيطه الوطني، كما أن استقرار سوريا لن يكتمل من دون معالجة عادلة ومستدامة للقضية الكوردية ضمن إطار وطني جامع.

إن المراجعة النقدية ليست إدانةً للماضي، بل هي شرطٌ لبناء المستقبل. والحركات السياسية التي تمتلك شجاعة مراجعة تجربتها تكون أكثر قدرة على تجديد نفسها، وأكثر استعداداً لمواجهة التحولات الكبرى.

وربما يكون الدرس الأهم الذي تفرضه المرحلة الراهنة هو أن الشعوب لا تنهض بالشعارات وحدها، ولا بالتضحيات وحدها، وإنما بالنخب القادرة على تحويل التضحيات إلى مؤسسات، وتحويل المبادئ إلى سياسات، وتحويل الأحلام إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ.

إن مستقبل الحركة السياسية الكوردية في سوريا لن تحدده الذاكرة وحدها، بل سيحدده مقدار ما تمتلكه من قدرة على التجدد، والانفتاح، واستعادة ثقة مجتمعها، وبناء شراكات وطنية راسخة. فإذا نجحت في إنجاز هذه المراجعة العميقة، فقد تكون السنوات المقبلة بداية مرحلة مختلفة، لا تقاس بما خسره الكورد في الماضي، بل بما يستطيعون بناؤه في المستقبل، عبر مشروع سياسي أكثر نضجاً، وأكثر واقعية، وأكثر قدرة على تمثيل تطلعات الشعب الكوردي والإسهام في بناء سوريا مستقرة، ديمقراطية، تتسع لجميع أبنائها.

لا تنهض القضايا العادلة بالشعارات وحدها، بل برؤيةٍ تتجدد ووحدةٍ تتعزز.

من القبيلة إلى الأمة: لماذا لم يكتمل مشروع الدولة في التجربة الكوردية؟

الرؤية: ليست الأمم كياناتٍ تولد مكتملة، ولا الدول ثمرةً تلقائية لوجود شعبٍ أو لغةٍ أو تاريخٍ مشترك. فبين وجود الجماعة البشرية وتشكل الأمة مسافةٌ طويلة من التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية، وبين الأمة والدولة مسافةٌ أخرى أكثر تعقيداً، لا تختصر بالشعارات، ولا تنجز بالثورات وحدها، وإنما تبنى عبر تراكم طويل من الوعي، والمؤسسات، والثقافة السياسية، والقدرة على إنتاج مشروعٍ وطني جامع.

ومن هنا، فإن أي قراءة نقدية للتجربة الكوردية لا ينبغي أن تبدأ بالسؤال التقليدي: لماذا لم تقم الدولة الكوردية؟ بل ينبغي أن تنطلق من سؤالٍ أكثر عمقاً: إلى أي مدى اكتملت، على المستويين الاجتماعي والسياسي، الشروط التاريخية اللازمة لتبلور مفهوم الأمة الحديثة القادر على حمل مشروع الدولة؟

إن طرح هذا السؤال لا يعني التشكيك في وجود الشعب الكوردي، ولا في تاريخه، ولا في حقوقه القومية المشروعة، بل يمثل محاولةً لفهم العوامل الداخلية التي رافقت مسيرته التاريخية، إلى جانب العوامل الإقليمية والدولية التي أسهمت في إعاقة تطور مشروعه السياسي.

لقد عاش الكورد، عبر قرونٍ طويلة، في جغرافيا واسعة موزعة بين إمبراطوريات ودول متعددة، الأمر الذي حال دون نشوء مركزٍ سياسي موحد يجمعهم في إطار دولةٍ واحدة. وفي ظل هذا الواقع، برزت العشيرة والقبيلة والعائلة الممتدة بوصفها وحداتٍ أساسية للتنظيم الاجتماعي، ومصادر للحماية والانتماء والتكافل. وكان ذلك تطوراً طبيعياً فرضته الظروف التاريخية، لا خياراً ثقافياً مجرداً.

غير أن البنية الاجتماعية التي تؤدي دوراً إيجابياً في مرحلةٍ تاريخية معينة قد تتحول، في مرحلةٍ أخرى، إلى عائق أمام التطور إذا بقيت تؤدي الوظائف نفسها بعد تغير الظروف. فالقبيلة كانت تؤدي، في غياب الدولة، أدواراً تتعلق بالحماية، وفض النزاعات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وإنتاج القيادة. لكن الدولة الحديثة تتطلب انتقال هذه الوظائف من الروابط التقليدية إلى المؤسسات العامة التي تستند إلى القانون والمواطنة.

وهنا تبرز إحدى الإشكاليات الرئيسة في التجربة السياسية الكوردية؛ إذ لم يكتمل، في بعض السياقات، الانتقال من منطق الولاءات التقليدية إلى منطق الدولة الحديثة. فبقيت الولاءات الشخصية أو العائلية أو الحزبية الضيقة تؤثر، بدرجات متفاوتة، في العمل السياسي، على حساب بناء المؤسسات وترسيخ مفهوم المصلحة العامة.

إن الدولة الحديثة لا تقوم على روابط الدم، وإنما على رابطة المواطنة. ولا تستمد شرعيتها من الزعامة التقليدية، بل من الدستور، وسيادة القانون، والمؤسسات المنتخبة، والفصل بين السلطات، والمساءلة العامة.

ومن هذا المنطلق، فإن الأمة ليست نقيضاً للقبيلة بقدر ما تمثل مرحلةً تاريخية أكثر تقدماً في تطور التنظيم الاجتماعي والسياسي. فالقبيلة تؤسس وحدتها على رابطة القرابة، بينما تؤسس الأمة وحدتها على الإرادة السياسية المشتركة، والهوية الوطنية الجامعة، والمؤسسات التي تساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

إن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الوطني ليس مجرد تحول تنظيمي، بل هو تحول ثقافي وحضاري يعيد تعريف معنى الانتماء والسلطة والمسؤولية. فلا يمكن بناء دولة حديثة إذا بقيت الولاءات الخاصة تتقدم على الولاء للمؤسسات، أو إذا بقيت العلاقة بين المواطن والدولة محكومة بمنطق الأشخاص لا بمنطق القانون.

ومن هنا، فإن بناء الأمة يبدأ قبل بناء الدولة. فالدولة ليست نقطة البداية، بل هي ثمرة نضجٍ اجتماعي وثقافي وسياسي. ولذلك فإن التحول نحو مفهوم الأمة يبدأ من المدرسة، والجامعة، والمؤسسات الثقافية، والإعلام، ومن إعادة صياغة منظومة القيم العامة، بحيث تصبح المواطنة، والكفاءة، والعمل المؤسسي، والالتزام بالقانون، هي المرجعية العليا في الحياة العامة.

كما يتطلب هذا التحول إعادة تعريف العمل السياسي نفسه. فالحزب، في الدولة الحديثة، ليس امتداداً للعشيرة، ولا إطاراً للولاءات الشخصية، بل مؤسسة سياسية تنتج الأفكار والبرامج، وتعد القيادات، وتخضع للمحاسبة، وتؤمن بالتداول السلمي للمسؤولية، وتضع المصلحة العامة فوق المصالح الفئوية.

ولا يقل دور النخب الثقافية أهمية عن دور السياسيين. فالمثقف الحقيقي لا يكتفي بوصف الواقع، بل يسهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، ونقد البنى التقليدية عندما تعيق التطور، وصياغة خطابٍ وطني جامع يتجاوز الانقسامات الضيقة نحو فضاء المواطنة الحديثة.

كما أن الاقتصاد يمثل أحد أهم أعمدة بناء الأمة. فكلما توسعت الطبقة الوسطى، وارتفع مستوى التعليم، وتعززت التنمية، وتطورت المدن، تراجعت تدريجياً هيمنة الولاءات التقليدية، واتسعت دوائر الانتماء الوطني. ولذلك فإن التنمية ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل هي أيضاً مشروع لبناء الدولة الحديثة.

ومن المهم التأكيد أن نقد أثر البنى القبلية لا يعني إنكار دورها التاريخي، فقد أدت، في ظروف غياب الدولة، وظائف اجتماعية وسياسية أساسية، وأسهمت في حماية المجتمعات المحلية والحفاظ على تماسكها. غير أن لكل مرحلة أدواتها، وما كان ضرورةً تاريخية في زمنٍ معين قد لا يكون كافياً لبناء دولةٍ حديثة في القرن الحادي والعشرين.

إن المشروع القومي الكوردي، إذا أراد أن يحقق تطوراً نوعياً في المستقبل، يحتاج إلى أن يجعل بناء الإنسان يسبق بناء السلطة، وبناء المؤسسات يسبق صناعة الزعامات، وترسيخ ثقافة المواطنة يسبق التنافس على مواقع النفوذ. فالأمم لا تبنى بالأفراد مهما كانت مكانتهم، وإنما تبنى بالمؤسسات القادرة على الاستمرار بعد غياب الأفراد.

ويضمن المساواة بينهم.

وثيقة البنتاغون: المشروع تأخر... لكنه يتحقق

البقية

المتقاعد ويسلي كلارك، القائد الأعلى السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، حين تحدث عن مذكرة اطّلع عليها داخل البنتاغون بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تتضمن خطة لإسقاط سبع دول خلال خمس سنوات فقط: العراق، وسوريا، ولبنان، وليبيا، والصومال، والسودان، وإيران.

كان من المفترض، وفق ذلك التصور، أن يكتمل المشروع بحلول عام ٢٠٠٦، لكننا اليوم في عام ٢٠٢٦، أي بعد عشرين عاماً من الموعد المحدد. وهنا يبرز سؤال جوهري: هل فشل المشروع الأمريكي، أم أنه تأخر فقط؟

الإجابة لا تكمن في التقويم، بل في قراءة التاريخ.

فالاستراتيجيات الكبرى لا تقاس بالأعوام، وإنما بالنتائج. والقوى العظمى لا تتعامل مع الزمن كما تتعامل معه الحكومات أو وسائل الإعلام، بل تنظر إليه بوصفه أداةً من أدوات الصراع. قد تتراجع، وقد تعيد التموضع، وقد تبدل الوسائل، لكنها نادراً ما تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية بمجرد تعثرها.

كان العراق أول مختبر لهذا المشروع. ففي عام ٢٠٠٣ نجحت الولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام حسين خلال أسابيع، لكنها لم تستطع بناء دولة مستقرة بعد الاحتلال. تحول العراق إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، وتآكلت مؤسسات الدولة، وصعدت الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وأصبح البلد نموذجاً لكيفية إسقاط النظام دون امتلاك رؤية متماسكة لإعادة بناء الدولة.

وفي ليبيا، تحقق سقوط النظام بصورة أسرع، لكن الدولة نفسها دخلت في فراغ سياسي وأمني ما زالت تدفع ثمنه حتى اليوم. أما السودان، فقد شهد انفصال الجنوب، ثم انهيار النظام السابق، ثم اندلاع حرب داخلية جديدة جعلت الدولة أكثر هشاشة من أي وقت مضى. وفي الصومال، لم يكن المطلوب إسقاط نظام بعينه بقدر ما كان استمرار نموذج الدولة الضعيفة التي تعيش في حالة عدم استقرار دائم.

أما لبنان، فلم يسقط نظامه السياسي بالطريقة التقليدية، لكنه دخل منذ سنوات في واحدة من أعمق أزماته الاقتصادية والمؤسساتية، حتى بات يعيش انهياراً تدريجياً في الدولة والاقتصاد والإدارة، مع بقاء مؤسساته عاجزة عن إنتاج حلول مستدامة.

لكن سوريا كانت الحلقة الأكثر تعقيداً، والأكثر أهمية في هذا المسار.

فمنذ عام ٢٠١١ دخلت البلاد حرباً مفتوحة تجاوزت كونها انتفاضة داخلية أو نزاعاً على السلطة، لتصبح ساحةً لتقاطع المشاريع الدولية والإقليمية. وعلى مدى أكثر من عقد، أعيد رسم خرائط النفوذ، وتعددت الجيوش والقواعد العسكرية، وتوزعت البلاد بين مناطق نفوذ مختلفة.

ثم جاءت اللحظة التي بدت مستحيلة لسنوات، فسقط نظام بشار الأسد، وانتهى حكم استمر أكثر من نصف قرن لعائلة الأسد. غير أن سقوط النظام لم يؤدِّ إلى قيام دولة ديمقراطية أو عقد وطني جديد، بل صعدت إلى السلطة في دمشق قيادة تتصدرها هيئة تحرير الشام، في انتقال أنهى النظام السابق لكنه لم ينهِ أزمة الدولة السورية.

بل إن كثيراً من السوريين يرون أن البلاد انتقلت من استبداد ذي طابع أمني وحزبي إلى سلطة توجه إليها اتهامات بتغليب المرجعية الجهادية والأيديولوجية، مع استمرار الإقصاء السياسي، وغياب التمثيل الحقيقي للتعدد القومي والديني والمذهبي، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الشعب الكوردي وسائر المكونات السورية. وهكذا، لم يتحقق الانتقال من دولة السلطة إلى دولة المواطنة، بل تغيرت النخبة الحاكمة بينما بقي السؤال الأكبر بلا جواب: من يملك سوريا، ولمن تبنى الدولة؟

وهنا تتضح نقطة بالغة الأهمية؛ فالمشروع لم يكن يهدف بالضرورة إلى إسقاط الأنظمة وحدها، وإنما إلى إعادة تشكيل بنية الدولة نفسها، وتغيير موازين القوى، وإعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالح القوى الكبرى. فالأنظمة يمكن أن تسقط في أيام، أما إعادة هندسة الدول فقد تستغرق عقوداً كاملة.

تبقى إيران الحلقة الأخيرة في السلسلة. فعلى مدى خمسة وعشرين عاماً تعرضت طهران لعقوبات اقتصادية غير مسبوقة، وضغوط دبلوماسية، وعمليات استخباراتية، واغتيالات، وحروب سيبرانية، ومواجهات غير مباشرة عبر ساحات متعددة في المنطقة. ومع ذلك، لم تصل المواجهة إلى نهايتها، وما تزال إيران تمثل العقدة الأكثر تعقيداً في المشروع الأمريكي، سواء بسبب قدراتها العسكرية، أو موقعها الجيوسياسي، أو شبكة تحالفاتها الإقليمية.

ولذلك، فإن تأخر الوصول إلى المحطة الأخيرة لا يعني بالضرورة التخلي عنها، بل قد يعكس حجم التعقيد الذي تفرضه موازين القوى الدولية الجديدة، وصعود الصين، وعودة روسيا لاعباً مؤثراً، وتراجع القدرة الأمريكية على خوض حروب مباشرة كما حدث في العراق وأفغانستان.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الولايات المتحدة ليست قوة قادرة على فرض إرادتها وفق الجداول الزمنية التي تضعها مراكز التخطيط في واشنطن. لكنها أثبتت أيضاً أنها تمتلك قدرة كبيرة على تعديل أدواتها، والانتقال من الاحتلال العسكري المباشر إلى العقوبات الاقتصادية، والحروب بالوكالة، والضغط الدبلوماسي، وإدارة الصراعات الممتدة، دون أن تتخلى عن أهدافها الكبرى.

ومن هنا، فإن قراءة حديث ويسلي كلارك بوصفه نبوءة حرفية كانت قراءة خاطئة، كما أن اعتباره مجرد رواية فقدت قيمتها مع مرور الزمن لا يقل خطأً. فالمذكرة – إن صحت تفاصيلها – لم تكن جدولاً زمنياً ملزماً، بل كانت تعبيراً عن رؤية استراتيجية لإعادة صياغة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

غير أن العامل الذي لم يكن حاضراً في حسابات واضعي تلك الرؤية هو أن التاريخ لا يكتبه المخططون وحدهم. فهناك شعوب تقاوم، وقوى إقليمية تنافس، ومصالح دولية تتصادم، وأحداث غير متوقعة تعيد رسم الأولويات، فتتأخر المشاريع، وتتبدل الوسائل، وتتغير التحالفات، بينما يبقى الهدف النهائي قابلاً للتعديل لا للإلغاء.

إن أخطر ما في الشرق الأوسط ليس وجود مشاريع أمريكية أو روسية أو إيرانية أو تركية، بل غياب مشروع عربي وسوري وكوردي وطني قادر على بناء دولة المواطنة والقانون. فحين تعجز الدول عن إنتاج شرعيتها الداخلية، تصبح أكثر قابلية لأن تتحول إلى ساحات تتنافس فوقها مشاريع الآخرين.

لقد تأخر المشروع الأمريكي عشرين عاماً عن موعده المفترض، لكنه لم يختفِ من الحسابات الاستراتيجية. غير أن هذا لا يعني أنه مشروع محتوم النجاح، كما لا يعني أن المنطقة محكومة بالاستسلام لمسارات القوى الكبرى.

فالتاريخ لا يعرف قدراً سياسياً ثابتاً، ولا تعيش الأمم داخل وثائق البنتاغون أو الكرملين أو أي مركز قرار آخر، وإنما تصنع مستقبلها حين تمتلك إرادتها، وتبني مؤسساتها، وتنتج مشروعها الوطني المستقل.

وبين وثيقة كتبت في أروقة البنتاغون قبل ربع قرن، وواقع ما زال يتشكل حتى اليوم، يبقى الشرق الأوسط ساحةً مفتوحة لصراع الإرادات، لا لتنفيذ الجداول الزمنية.

حين تبنى الأوطان على العدالة يزدهر الإنسان، وحين تبنى على القوة وحدها لا يورث التاريخ إلا الخراب."

إسرائيل وإيران: صراع مفتوح يعيد تشكيل المنطقة

الرؤية: الصراع بين إسرائيل وإيران لم يعد مجرد مواجهة تقليدية بين دولتين في إقليم مضطرب، بل تحول إلى بنية صراع ممتدة وعميقة تعيد صياغة التوازنات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط بأكمله. لا يفهم هذا الصراع فقط عبر التحليل العسكري أو عبر تتبع العمليات المتبادلة، بل من خلال تفكيك طبقات متداخلة من التاريخ والأيديولوجيا والجغرافيا السياسية، وإعادة تعريف مفاهيم الدولة والردع والنفوذ في المنطقة.

منذ اللحظة التي أعادت فيها الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تشكيل هوية الدولة الإيرانية على أسس أيديولوجية جديدة، دخلت العلاقة مع إسرائيل مرحلة مختلفة تماماً عن أي نمط تقليدي من العلاقات الدولية. لم يعد الأمر يتعلق بخلاف سياسي أو تنافس إقليمي على النفوذ، بل أصبح مرتبطاً برؤية كل طرف لشرعية وجود الطرف الآخر. فقد أعادت إيران تعريف نفسها كقوة مركزية في مشروع "مقاومة الهيمنة الغربية والإسرائيلية"، بينما نظرت إسرائيل إلى هذا التحول باعتباره انتقالاً من حالة الخصومة السياسية إلى تهديد وجودي مباشر يتجاوز الحسابات التقليدية للأمن القومي. هذا التحول البنيوي جعل العلاقة بين الطرفين غير قابلة للتسوية السهلة، لأن جذورها لم تعد مادية فحسب، بل أصبحت مرتبطة ببنية الهوية السياسية لكل طرف.

ومع مرور الوقت، لم تتجه المواجهة نحو حرب شاملة مباشرة، بل تطورت إلى نمط أكثر تعقيداً يمكن وصفه بصراع متعدد المستويات يدور في مساحات غير تقليدية. فبدلاً من المواجهة المباشرة، برزت ساحة "الحرب غير المعلنة"، التي تتداخل فيها العمليات الاستخباراتية مع الضربات الجوية المحدودة، والهجمات السيبرانية مع عمليات الاغتيال والاستهداف الدقيق. وبهذا أصبح الصراع يدار ضمن حدود محسوبة تمنع الانفجار الشامل، لكنها لا توقف التصعيد المستمر. وقد خلق هذا النمط حالة دائمة من التوتر الاستراتيجي، حيث يسعى كل طرف إلى استنزاف الآخر تدريجياً دون الوصول إلى لحظة الحرب المفتوحة.

في هذا السياق، أصبحت الساحة السورية مركز ثقل أساسي لهذا الاشتباك غير المباشر. إذ إن الوجود الإيراني العسكري والسياسي عبر شبكات حلفائه في سوريا لم يكن مجرد دعم لحليف إقليمي، بل جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إنشاء عمق جيوسياسي متصل يمتد من إيران إلى البحر المتوسط. في المقابل، اعتمدت إسرائيل سياسة ردع هجومية تقوم على منع التمركز الإيراني قرب حدودها، مستندة إلى ضربات متكررة تستهدف البنية اللوجستية والعسكرية المرتبطة بهذا الوجود. وقد أسهم هذا التفاعل في خلق واقع جديد في الجغرافيا السياسية السورية، حيث تحولت الأرض إلى مساحة اشتباك مفتوح غير معلن، تدار فيها قواعد الاشتباك بدقة عالية لتجنب الانفجار الشامل.

ولا يمكن فهم هذا الصراع دون التوقف عند دور الفاعلين غير الدولتيين الذين أصبحوا جزءاً أساسياً من معادلته. فشبكة الحلفاء المرتبطة بإيران في المنطقة، وعلى رأسها حزب الله، أعادت تعريف مفهوم القوة الإقليمية. إذ لم تعد القوة تقاس فقط بقدرات الجيوش النظامية، بل بقدرة الدولة على إدارة شبكة ممتدة من الفاعلين يعملون في أكثر من ساحة في الوقت نفسه. وقد جعل هذا التحول الردع بين الطرفين أكثر تعقيداً، لأن أي مواجهة مباشرة لا تبقى محصورة بين دولتين، بل تمتد تلقائياً إلى ساحات متعددة، أبرزها لبنان وسوريا وربما العراق.

وفي الوقت نفسه، شكل البرنامج النووي الإيراني نقطة التحول الأكثر حساسية في بنية هذا الصراع. إذ تنظر إسرائيل إلى هذا البرنامج باعتباره تهديداً يغير قواعد اللعبة بالكامل، لأنه ينقل إيران من قوة إقليمية مؤثرة إلى قوة قادرة على كسر ميزان الردع التقليدي في المنطقة. ولهذا اعتمدت إسرائيل استراتيجية تقوم على منع الوصول إلى هذه المرحلة بأي وسيلة ممكنة، سواء عبر العمليات السرية، أو الضغوط الدولية، أو التلويح بالخيار العسكري. في المقابل، تتعامل إيران مع هذا الملف بوصفه ليس فقط مشروعاً تقنياً، بل ورقة استراتيجية في صراع طويل الأمد تمنحها هامش مناورة أوسع في مواجهة الضغوط الخارجية.

في الخلفية الأوسع، لا يمكن إغفال دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الأكثر تأثيراً في ضبط إيقاع هذا الصراع دون أن تكون طرفاً مباشراً فيه. إذ تقوم السياسة الأمريكية في هذا السياق على إدارة التوازنات وليس إنهاء الصراع، أي الحفاظ على أمن إسرائيل من جهة، ومنع انزلاق المنطقة إلى حرب شاملة مع إيران من جهة أخرى. وقد خلق هذا الموقف حالة من الغموض الاستراتيجي تسمح باستمرار التوتر دون الوصول إلى نقطة الحسم، لكنه في الوقت ذاته لا يقدم حلاً نهائياً، بل يؤجل الانفجار أو التسوية. ومع تعقد المشهد، بدأت المنطقة ككل تتكيف مع هذا الصراع باعتباره جزءاً من بنيتها الجديدة. فقد أعادت دول الخليج وتركيا وساحات إقليمية أخرى صياغة حساباتها الأمنية والسياسية في ضوء هذا الاشتباك المستمر.

ولم يعد الأمر يقتصر على علاقات ثنائية تقليدية، بل أصبح يتعلق بإعادة تعريف موقع كل دولة داخل شبكة صراع إقليمي مفتوح، تتداخل فيه التحالفات التقليدية مع المصالح الاقتصادية والأمنية المتغيرة.

إلى جانب ذلك، ظهر بعد جديد لا يقل أهمية عن الأبعاد العسكرية التقليدية، وهو البعد السيبراني والتكنولوجي. فقد انتقل الصراع تدريجياً إلى فضاءات غير مرئية، حيث أصبحت البنية التحتية الرقمية، وشبكات الطاقة، والأنظمة المالية جزءاً من ساحة المواجهة. ويعكس هذا التحول طبيعة الصراعات الحديثة التي لم تعد تعتمد فقط على السيطرة الميدانية، بل على القدرة على شلّ الخصم من الداخل دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة. وعند النظر إلى الصورة الكاملة، يتضح أن هذا الصراع لم يعد قابلاً للاختزال في ثنائية بسيطة بين طرفين متعارضين، بل أصبح نظاماً معقداً من العلاقات والتفاعلات الممتدة عبر جغرافيا واسعة. إنه صراع ينتج توازنات جديدة في كل مرحلة من مراحله، ويعيد تشكيل خرائط النفوذ بشكل تدريجي لكنه عميق. والأخطر في هذا المسار أنه لا يتجه نحو الحسم، بل نحو مزيد من التشابك، حيث يصبح كل تصعيد خطوة إضافية في بناء نظام إقليمي جديد لا تزال ملامحه النهائية غير مكتملة. وبذلك يمكن القول إن الصراع بين إسرائيل وإيران لم يعد مجرد حدث سياسي أو أمني، بل أصبح عملية تاريخية مفتوحة تعيد تعريف الشرق الأوسط ذاته، ليس كمنطقة جغرافية ثابتة، بل كفضاء سياسي متغير باستمرار، تتحدد حدوده وفق ميزان قوة متحرك بين الاستقرار المؤقت والتصعيد الدائم، دون أن يصل إلى لحظة نهاية واضحة.

الاقتصاد السوري
بين إرث الحرب واستحقاقات المستقبل

Today's leading economies are built on knowledge and innovation, not on abundant natural resources.

الرؤية: يشكل الاقتصاد، في مختلف التجارب التاريخية، المعيار الأكثر دقة للحكم على نجاح التحولات السياسية أو إخفاقها. فإسقاط نظام سياسي لا يعني بالضرورة نهاية الأزمة، كما أن ولادة سلطة جديدة لا تعني تلقائياً بداية مرحلة من الازدهار. إن التحدي الحقيقي يبدأ عندما تنتقل الدولة من إدارة الصراع إلى إدارة التنمية، ومن مواجهة الانهيار إلى بناء اقتصاد قادر على إنتاج الثروة، وتوفير فرص العمل، واستعادة ثقة المواطنين والمستثمرين في آنٍ واحد.

ومن هذا المنطلق، تدخل سوريا اليوم واحدة من أكثر المراحل الاقتصادية تعقيداً في تاريخها الحديث. فبعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، وجدت القيادة الجديدة نفسها أمام اقتصاد مثقل بسنوات طويلة من الحرب، والعقوبات، والعزلة الدولية، وأمام بنية إنتاجية تعرضت لدمار واسع، ومؤسسات مالية وإدارية فقدت جانباً كبيراً من قدرتها على أداء وظائفها الطبيعية. ولم تعد القضية تقتصر على إعادة تشغيل عجلة الاقتصاد، بل أصبحت تتعلق بإعادة تأسيس النموذج الاقتصادي السوري برمته.

لقد ورثت الدولة الجديدة اقتصاداً يعاني اختلالات هيكلية عميقة تراكمت على مدى عقود، لكنها بلغت ذروتها خلال سنوات الحرب. فقد تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بصورة حادة، وتدهورت قيمة العملة الوطنية خلال مراحل مختلفة، وارتفعت معدلات التضخم والفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة، في حين تعرضت شبكات الكهرباء والمياه، والطرق، والموانئ، والمنشآت الصناعية والزراعية، لأضرار جسيمة، الأمر الذي جعل عملية التعافي أكثر تعقيداً من مجرد استئناف النشاط الاقتصادي التقليدي.

ولا يمكن فهم حجم الأزمة الراهنة بمعزل عن طبيعة الاقتصاد السوري قبل الحرب. فقد كان يعتمد بدرجة كبيرة على الإدارة المركزية للدولة، وعلى قطاع عام واسع، إلى جانب قطاع خاص يعمل ضمن قيود تنظيمية وبيروقراطية معقدة. ورغم تحقيق بعض معدلات النمو في فترات معينة، فإن البنية الاقتصادية ظلت تعاني ضعف الإنتاجية، ومحدودية القدرة التنافسية، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري والاحتكار، وهي عوامل أسهمت مجتمعة في إضعاف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات عندما اندلعت الحرب.

وخلال سنوات الصراع، لم تقتصر الخسائر على تدمير المصانع والحقول والمنشآت، بل امتدت إلى رأس المال البشري نفسه. فقد غادر ملايين السوريين البلاد، ومن بينهم آلاف الأطباء، والمهندسين، والأكاديميين، وأصحاب الخبرات، الأمر الذي أدى إلى استنزاف خطير للكفاءات التي تمثل العمود الفقري لأي عملية إعادة إعمار أو نهضة اقتصادية. كما تراجعت مستويات التعليم والتدريب، واتسعت الفجوة بين احتياجات سوق العمل والمهارات المتوافرة.

واليوم، تحاول الحكومة الجديدة، بقيادة الرئيس الانتقالي، رسم مسار اقتصادي مختلف يقوم على اقتصاد السوق، وتشجيع المبادرة الفردية، وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتقليص هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مع السعي إلى إعادة دمج سوريا في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. غير أن الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق لا يتحقق بقرارات سياسية وحدها، بل يحتاج إلى مؤسسات قوية، وتشريعات مستقرة، وقضاء مستقل، ونظام مصرفي حديث، وإدارة عامة تتسم بالكفاءة والشفافية.

إن اقتصاد السوق ليس مجرد تحرير للأسعار أو خصخصة لبعض المؤسسات، بل هو منظومة متكاملة تقوم على المنافسة العادلة، وحماية الملكية الخاصة، واستقلال القضاء، وضمان تنفيذ العقود، ومكافحة الاحتكار، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة. ومن دون هذه المقومات، قد يتحول التحرير الاقتصادي إلى فرصة لظهور احتكارات جديدة، أو إلى توسع اقتصاد المضاربة على حساب الاقتصاد المنتج.

وفي هذا السياق، تبرز قضية إعادة الإعمار بوصفها أحد أكبر الملفات الاقتصادية في المرحلة المقبلة. فإعادة بناء المدن المدمرة، وتأهيل البنية التحتية، وإصلاح شبكات النقل والطاقة والاتصالات، تتطلب استثمارات هائلة قد تمتد لسنوات طويلة. غير أن نجاح هذه العملية لا يعتمد على حجم التمويل وحده، بل على حسن إدارة الموارد، ووضع أولويات تنموية واضحة، وضمان الشفافية في تنفيذ المشروعات، حتى لا تتحول إعادة الإعمار إلى بوابة جديدة للهدر والفساد.

كما يواجه الاقتصاد السوري تحدياً لا يقل أهمية، يتمثل في استعادة الثقة. فالاقتصاد لا يتحرك برأس المال وحده، بل يتحرك بالثقة أيضاً. فالمستثمر، سواء كان محلياً أم أجنبياً، يحتاج إلى ضمانات قانونية، واستقرار سياسي، وسياسات اقتصادية واضحة وقابلة للتنبؤ. ومن دون هذه البيئة، ستظل رؤوس الأموال مترددة في الدخول إلى السوق السورية، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة.

أما القطاع الزراعي، الذي كان يوماً أحد أعمدة الاقتصاد السوري، فإنه يحتاج إلى رؤية جديدة تتجاوز مجرد استعادة مستويات الإنتاج السابقة. فالتغيرات المناخية، ونقص الموارد المائية، وتراجع البنية التحتية الزراعية، كلها تفرض تبني سياسات حديثة تعتمد على التقنيات الزراعية المتطورة، والإدارة الرشيدة للموارد المائية، وتشجيع الصناعات الغذائية، بما يحقق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي.

وينطبق الأمر ذاته على القطاع الصناعي، الذي يحتاج إلى تحديث شامل، وإعادة بناء سلاسل الإنتاج والتوريد، وربط الصناعة السورية بالأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة، بدلاً من الاقتصار على الصناعات التقليدية منخفضة الإنتاجية.

ولا يمكن الحديث عن التعافي الاقتصادي من دون معالجة أزمة البطالة، التي تمثل أحد أخطر التحديات الاجتماعية. فخلق فرص العمل يتطلب تشجيع الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، بما يتيح استيعاب مئات الآلاف من الشباب في قطاعات إنتاجية قادرة على النمو والاستدامة.

وفي الوقت نفسه، يبقى إصلاح النظام المالي والمصرفي ضرورة لا غنى عنها. فالمصارف هي القلب النابض لأي اقتصاد، وإذا بقيت عاجزة عن تمويل الاستثمار والإنتاج، فإن عملية التعافي ستظل بطيئة ومحدودة الأثر. ولذلك، فإن تحديث القطاع المصرفي، وتطوير أدوات التمويل، وتعزيز الرقابة المالية، وإعادة بناء الثقة بالعملة الوطنية، تشكل جميعها ركائز أساسية لأي نهضة اقتصادية حقيقية.

كما أن نجاح التحول الاقتصادي يتطلب إصلاح الإدارة العامة، ومحاربة الفساد بصورة مؤسسية، لا عبر إجراءات مؤقتة أو حملات موسمية. فالفساد لا يبدد الموارد فحسب، بل يقوض ثقة المستثمرين، ويضعف كفاءة الدولة، ويشوه قواعد المنافسة، ويحد من فرص النمو الاقتصادي المستدام.

ومن ناحية أخرى، فإن انفتاح سوريا على الاقتصاد العالمي يفرض عليها تحديث تشريعاتها التجارية والاستثمارية، والانضمام تدريجياً إلى شبكات التجارة الإقليمية والدولية، والاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يؤهلها لأن تكون مركزاً لوجستياً يربط بين آسيا وأوروبا والعالم العربي، متى ما توافرت البيئة السياسية والاقتصادية الملائمة.

غير أن التحول نحو اقتصاد السوق لا ينبغي أن يكون على حساب العدالة الاجتماعية. فالدولة الحديثة مطالبة بإيجاد توازن بين تحرير الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر هشاشة. ولذلك، فإن بناء شبكات حماية اجتماعية فعالة، ودعم قطاعي التعليم والصحة، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، يبقى جزءاً لا يتجزأ من أي سياسة اقتصادية ناجحة.

وتؤكد التجارب الدولية أن الاقتصادات الخارجة من الحروب تستطيع تحقيق معدلات نمو مرتفعة إذا نجحت في بناء مؤسسات قوية، وترسيخ سيادة القانون، وجذب الاستثمارات، واستثمار مواردها البشرية والطبيعية بكفاءة. لكنها تؤكد أيضاً أن غياب الحوكمة الرشيدة، واستمرار الانقسام السياسي، وضعف الإدارة، قد يحول مرحلة ما بعد الحرب إلى امتداد للأزمة، وإن اختلفت أدواتها.

وفي الحالة السورية، فإن النجاح الاقتصادي لن يقاس فقط بمعدلات النمو أو بحجم الاستثمارات، بل بقدرة الدولة على تحسين مستوى معيشة المواطنين، وخفض معدلات الفقر والبطالة، واستعادة الثقة بالمؤسسات، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على المساعدات والاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد منتج، متنوع، وقادر على الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي النهاية، تقف سوريا اليوم أمام لحظة اقتصادية مفصلية قد تحدد شكل الدولة لعقود مقبلة. فالتحدي الحقيقي لم يعد يقتصر على تجاوز آثار الحرب أو معالجة الأزمات المعيشية المتراكمة، بل يتمثل في بناء نموذج اقتصادي جديد قادر على الانتقال من اقتصاد الاستنزاف إلى اقتصاد الإنتاج، ومن ثقافة الاعتماد على المساعدات إلى ثقافة الاستثمار والعمل والابتكار. وهذا التحول لا يتحقق بالقرارات السياسية وحدها، بل يحتاج إلى مؤسسات قوية، وإدارة كفوءة، وتشريعات مستقرة، وقضاء مستقل، وبيئة اقتصادية تقوم على الشفافية والمنافسة العادلة، بما يعيد الثقة بين الدولة والمواطن، وبين السوق والمستثمر.

إن نجاح أي مشروع اقتصادي سوري لن يقاس فقط بارتفاع معدلات النمو، أو بزيادة حجم الاستثمارات، أو بإعادة إعمار ما دمرته الحرب، بل بقدرته على تحسين حياة السوريين بصورة ملموسة، وخلق فرص عمل حقيقية، والحد من الفقر والبطالة، واستعادة الطبقة الوسطى بوصفها ركيزة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالاقتصاد القوي ليس ذلك الذي يحقق أرقاماً مرتفعة في التقارير الرسمية، وإنما ذلك الذي يشعر المواطن بثماره في مستوى معيشته، وفي جودة الخدمات العامة، وفي قدرته على العمل والإنتاج والعيش بكرامة.

كما أن مستقبل الاقتصاد السوري سيبقى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الاستقرار السياسي وسيادة القانون. فلا استثمار من دون بيئة آمنة، ولا تنمية مستدامة في ظل مؤسسات ضعيفة، ولا اقتصاد حديث في غياب الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص. فالثقة هي رأس المال الأول لأي نهضة اقتصادية، وحين تستعيد الدولة ثقة مواطنيها وثقة المستثمرين، يصبح الطريق نحو التعافي أكثر واقعية وأقل كلفة.

واليوم، تمتلك سوريا، رغم حجم الدمار، مقومات يمكن البناء عليها؛ فهي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وموارد بشرية قادرة على الإبداع، وإمكانات زراعية وصناعية وتجارية كبيرة إذا ما أُحسن استثمارها ضمن رؤية وطنية طويلة الأمد. غير أن هذه المقومات لن تتحول إلى قوة اقتصادية حقيقية ما لم تدار بعقلية التنمية، لا بعقلية إدارة الأزمات، وما لم يصبح الاقتصاد مشروعاً وطنياً جامعاً يتجاوز الحسابات الضيقة والمصالح الآنية.

ولهذا، فإن مستقبل سوريا لن يكتب في البيانات الحكومية وحدها، ولا في المؤتمرات الاقتصادية أو الاتفاقيات الاستثمارية فحسب، بل سيصنع في المصانع التي تعود إلى الإنتاج، وفي الحقول التي تستعيد خصوبتها، وفي الجامعات التي تؤهل جيلاً جديداً من الكفاءات، وفي الموانئ والأسواق التي تستعيد حركتها، وفي المؤسسات التي تحكمها الكفاءة لا المحسوبية. هناك فقط تتحول السياسة إلى تنمية، وتتحول الدولة من إدارة للأزمات إلى صناعة للمستقبل، ويصبح الاقتصاد الركيزة الأساسية لاستقرار دائم ينعكس على حياة السوريين جميعاً، ويعيد لسوريا مكانتها الاقتصادية ودورها الطبيعي في محيطها الإقليمي والدولي.

الرؤية

الاقتصاد المعاصر لا يكافئ الأغنى بالموارد، بل الأقدر على تحويل المعرفة إلى قيمة.

الكونفدرالية كحل للصراعات الإقليمية

الرؤية: لم تعد الصراعات الإقليمية في القرن الحادي والعشرين تفسر بوصفها مجرد نزاعات حدودية أو تنافسات تقليدية بين الدول، بل أصبحت انعكاساً لبنية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الهوية، والأمن، والاقتصاد، والجغرافيا السياسية، والتاريخ، والتوازنات الدولية. فالكثير من الأزمات التي تشهدها مناطق مثل الشرق الأوسط، والقوقاز، والبلقان، والقرن الأفريقي، لم تعد قابلة للحل عبر الانتصار العسكري أو الاتفاقات السياسية المؤقتة، لأن جذور هذه الصراعات أصبحت أعمق من أن تعالجها تسويات آنية. ومن هنا برزت الكونفدرالية بوصفها أحد النماذج السياسية التي يعاد طرحها في الأدبيات السياسية والاستراتيجية، لا باعتبارها مشروعاً مثالياً، وإنما بصفتها إطاراً مؤسسياً قادراً على إعادة تنظيم العلاقات بين الوحدات السياسية المتنازعة، من دون إلغاء استقلالها أو فرض الاندماج الكامل بينها.

فالكونفدرالية لا تعني إنشاء دولة موحدة بالمعنى الفيدرالي، كما أنها لا تعني مجرد تحالف سياسي هش بين حكومات مستقلة، بل تمثل صيغةً وسطى تقوم على نقل بعض الصلاحيات السيادية إلى مؤسسات مشتركة، مع احتفاظ كل طرف بكيانه السياسي، ودستوره، ونظامه القانوني، وقراره الداخلي. وبهذا تصبح الكونفدرالية محاولةً لإدارة المصالح المشتركة بدلاً من إنهاء التعددية السياسية، إذ تقوم فلسفتها على أن التعاون المؤسسي قد يكون أكثر استقراراً من الصراع الدائم، وأن الأمن الجماعي يمكن أن يحل تدريجياً محل سياسات الردع والمواجهة.

وتنبع أهمية هذا النموذج من إدراك أن كثيراً من النزاعات الإقليمية لا تتعلق بالأرض أو الموارد فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بالخوف المتبادل وانعدام الثقة. ففي البيئات التي تراكمت فيها عقود من الحروب، يصبح مجرد الحديث عن دولة موحدة أمراً غير واقعي، بينما يؤدي استمرار الانفصال الكامل إلى إعادة إنتاج أسباب الصراع نفسها. ولهذا تقدم الكونفدرالية إطاراً مؤسسياً يهدف إلى تقليص دوافع النزاع من دون إلغاء الخصوصيات السياسية والقومية لكل طرف، إذ تسمح بإقامة مؤسسات مشتركة لإدارة الملفات الأكثر حساسية، مثل الأمن، والاقتصاد، والطاقة، والمياه، والبنية التحتية، والتجارة، مع الإبقاء على السيادة الداخلية لكل وحدة سياسية.

ومن الناحية النظرية، تستند الكونفدرالية إلى مفهوم إعادة تعريف السيادة بدلاً من إلغائها. ففي النظام الدولي التقليدي كانت السيادة تعني احتكار الدولة للقرار السياسي والعسكري والاقتصادي داخل حدودها، أما في النماذج الكونفدرالية الحديثة فإن جزءاً من هذه الصلاحيات ينقل طوعاً إلى مؤسسات مشتركة تخدم جميع الأعضاء. ولا يمثل هذا الانتقال تنازلاً عن الاستقلال بقدر ما يعكس تحولاً في فهم الأمن ذاته، حيث يصبح أمن كل طرف مرتبطاً بأمن الأطراف الأخرى، وتتحول المنافسة الصفرية إلى شبكة من المصالح المتبادلة تجعل تكلفة الحرب أعلى بكثير من مكاسبها المحتملة.

وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى التجربة الأوروبية باعتبارها المثال الأكثر تطوراً للتعاون فوق الوطني، على الرغم من أنها لا تمثل كونفدرالية بالمعنى الدستوري التقليدي. فقد انتقلت أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية، من واحدة من أكثر مناطق العالم دموية إلى فضاء سياسي واقتصادي يقوم على التشابك المؤسسي، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية والمالية والقانونية المشتركة عاملاً رئيسياً في تقليل احتمالات الحرب بين الدول الأوروبية. ولم يكن هذا التحول نتيجة اختفاء الخلافات التاريخية، بل نتيجة بناء مؤسسات جعلت إدارة الخلاف أكثر أهمية من محاولة حسمه بالقوة.

وفي المقابل، تواجه المناطق المضطربة تحديات أكثر تعقيداً تجعل تطبيق الكونفدرالية عملية شديدة الحساسية. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، لا تقتصر الانقسامات على الحدود السياسية، بل تمتد إلى الانتماءات القومية والدينية والمذهبية، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تجعل كثيراً من النزاعات جزءاً من صراعات أوسع على النفوذ. ولذلك فإن أي مشروع كونفدرالي في المنطقة لا يمكن أن يقوم على اتفاق بين الحكومات وحده، بل يحتاج إلى إعادة بناء الثقة المجتمعية، وإيجاد ضمانات أمنية متبادلة، وإقامة مؤسسات قانونية مستقلة قادرة على إدارة الخلافات بعيداً عن منطق القوة العسكرية.

ويبرز هنا البعد الاقتصادي بوصفه أحد أهم مرتكزات أي مشروع كونفدرالي ناجح. فكلما ازدادت درجة الترابط الاقتصادي بين الأطراف، تقلصت الحوافز التي تدفع نحو المواجهة. إن الأسواق المشتركة، وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال، وربط شبكات الطاقة والمياه والنقل، وتحويل الحدود من خطوط فاصلة إلى مناطق للتعاون، كلها عوامل تعيد تشكيل حسابات الدول. فالدولة التي تعتمد على جيرانها في التجارة والطاقة والاستثمار تصبح أكثر ميلاً إلى حماية الاستقرار، لأن أي نزاع مسلح سيؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة لجميع الأطراف.

ولا يقل البعد الأمني أهمية عن البعد الاقتصادي، إذ إن معظم الصراعات الإقليمية تنبع من معضلة الأمن، حيث يؤدي سعي كل دولة إلى تعزيز أمنها إلى شعور الدول الأخرى بالتهديد، فتدخل جميعها في سباق تسلح متواصل. وتوفر الكونفدرالية إطاراً مختلفاً لمعالجة هذه المعضلة من خلال إنشاء آليات للدفاع والتنسيق الأمني المشترك، ومؤسسات لإدارة الأزمات، وأنظمة للإنذار المبكر، وقنوات دائمة للتواصل العسكري والسياسي. ولا يعني ذلك بالضرورة إنشاء جيش موحد، وإنما إقامة منظومة تقلل من احتمالات سوء الفهم والتصعيد غير المقصود، وتحول دون تحول الأزمات المحدودة إلى حروب واسعة.

كما تكتسب الهوية السياسية في أي مشروع كونفدرالي أهمية استثنائية، لأن نجاح هذا النموذج يعتمد على قدرته على التوفيق بين الانتماءات المحلية والانتماء المؤسسي المشترك. فالكونفدرالية لا تطلب من الشعوب التخلي عن هوياتها الوطنية أو القومية، بل توفر إطاراً سياسياً يسمح بالتعايش مع الآخرين من دون المساس بخصوصيتها. ولهذا فإنها تختلف جذرياً عن مشاريع الدمج القسري أو سياسات الصهر الوطني، لأنها تقوم على الاعتراف بالتعددية بوصفها حقيقة دائمة وليست مرحلة انتقالية.

ومع ذلك، فإن الكونفدرالية ليست وصفة جاهزة لكل النزاعات، إذ إن نجاحها يتطلب توافر شروط سياسية وقانونية ومجتمعية معقدة. فغياب الثقة، وضعف المؤسسات، واستمرار التدخلات الخارجية، ورفض النخب السياسية تقاسم الصلاحيات، كلها عوامل قد تؤدي إلى فشل أي مشروع كونفدرالي قبل أن يبدأ. كما أن التفاوت الكبير في القوة الاقتصادية أو العسكرية بين الأطراف قد يثير مخاوف من هيمنة أحد الأعضاء على المؤسسات المشتركة، بما يحول الكونفدرالية إلى أداة لفرض النفوذ بدلاً من أن تكون إطاراً للشراكة المتوازنة.

ومن جهة أخرى، تؤثر البيئة الدولية بصورة مباشرة في فرص نجاح مثل هذه المشاريع. فالدول الكبرى غالباً ما تنظر إلى الأقاليم المضطربة من منظور التوازنات الاستراتيجية، وقد تدعم أو تعرقل أي مشروع كونفدرالي وفقاً لمصالحها الجيوسياسية. ولذلك فإن نجاح الكونفدرالية لا يعتمد فقط على إرادة الأطراف المحلية، بل يتطلب أيضاً بيئة دولية تسمح بقيام ترتيبات إقليمية مستقلة نسبياً، وتوفر الضمانات السياسية والأمنية اللازمة لاستمرارها.

وفي العديد من القضايا الإقليمية المعاصرة، تطرح الكونفدرالية بوصفها أحد البدائل المؤسسية للحلول التقليدية التي أثبتت محدوديتها. فهي تناقش في سياقات تتعلق بالنزاعات الممتدة، والمناطق متعددة القوميات، والدول التي تعاني من انقسامات عميقة، لأنها توفر مساحة للتوفيق بين مطلب الحفاظ على الكيان السياسي لكل طرف والحاجة إلى إنشاء مؤسسات مشتركة تمنع عودة العنف. إلا أن نجاح هذا النموذج يبقى رهناً بقدرته على تحويل التعاون من خيار سياسي مؤقت إلى بنية مؤسسية مستقرة قادرة على الصمود أمام الأزمات.

وعند النظر إلى المستقبل، يتضح أن تزايد الترابط الاقتصادي، والتحديات العابرة للحدود، مثل تغير المناخ، وأمن الطاقة، والهجرة، والإرهاب، والأوبئة، يدفع تدريجياً نحو نماذج جديدة من الحوكمة الإقليمية تتجاوز المفهوم التقليدي للدولة المنعزلة. فالكونفدرالية، في هذا السياق، ليست مجرد ترتيب دستوري، بل تعبير عن تطور في فهم العلاقات الدولية، حيث تصبح السيادة أكثر مرونة، والتعاون أكثر ضرورة، والمصالح المشتركة أكثر تأثيراً من الاعتبارات القومية الضيقة.

وبذلك يمكن القول إن الكونفدرالية لا تمثل نهايةً للصراعات الإقليمية بقدر ما تمثل آليةً لإعادة إدارتها ضمن إطار سياسي وقانوني يقلل من احتمالات تحولها إلى حروب مفتوحة. فهي لا تلغي التناقضات التاريخية، ولا تنهي التنافس على النفوذ، لكنها تعيد تنظيم هذا التنافس داخل مؤسسات مشتركة تجعل الحوار، والتفاوض، والتعاون أدواتٍ رئيسية لإدارة الخلافات. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الكونفدرالية أحد أكثر النماذج السياسية قدرةً على التوفيق بين ضرورات السيادة ومتطلبات التكامل، وبين الحفاظ على استقلال الوحدات السياسية وبناء فضاء إقليمي أكثر استقراراً، الأمر الذي يجعلها خياراً يستحق الدراسة الجادة كلما بلغت الصراعات التقليدية حدود عجزها عن إنتاج سلام دائم.

حق تقرير المصير بين الشرعية القانونية وموازين القوة له

الرؤية: يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر، وقد كرسه ميثاق الأمم المتحدة، والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان، وعدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتباره حقاً قانونياً أصيلاً يخول الشعوب تقرير مركزها السياسي، والسعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية. غير أن القيمة القانونية لهذا المبدأ لم تكن كافية لضمان تطبيقه بصورة متساوية، إذ ظلت الممارسة الدولية تخضع، في كثير من الحالات، لاعتبارات السياسة وتوازنات القوى أكثر من خضوعها لسلطان القانون.

وقد ارتبط تقرير المصير في نشأته القانونية بمرحلة تصفية الاستعمار، إلا أن تطور الفقه الدولي والاجتهاد الأممي وسّع من مضمونه، فلم يعد يقتصر على حق الشعوب في الاستقلال، بل أصبح يشمل أيضاً حقها في المشاركة الفعلية في إدارة شؤونها العامة، وحماية هويتها القومية والثقافية واللغوية، وضمان تمثيلها السياسي ضمن نظام دستوري يقوم على المساواة وعدم التمييز. وبذلك، أصبح تقرير المصير مفهوماً قانونياً مرناً، تتعدد صوره وفق خصوصية كل حالة، دون أن يفقد جوهره القائم على حرية الشعوب في تحديد مستقبلها.

إلا أن هذا التطور القانوني اصطدم بواقع سياسي مختلف، إذ لم يعتمد المجتمع الدولي معياراً موحداً في تطبيق هذا الحق، بل تفاوتت مواقفه تبعاً للمصالح الجيوسياسية والاعتبارات الإقليمية. ونتيجة لذلك، نشأت فجوة واضحة بين الشرعية القانونية والشرعية السياسية؛ فبينما يعترف القانون الدولي بحق تقرير المصير باعتباره حقاً ثابتاً، كثيراً ما تتعامل السياسة معه بوصفه قضية قابلة للتأجيل أو التفاوض أو حتى التجاهل عندما يتعارض مع مصالح القوى المؤثرة.

وتبدو هذه الإشكالية أكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث لا تزال قضايا الهوية والتمثيل السياسي وحقوق المكونات القومية تعاني غياب معالجات دستورية عادلة. وقد أثبتت التجارب أن تجاهل الحقوق الجماعية لا يعزز استقرار الدول، بل يؤدي إلى إدامة الأزمات، لأن الاستقرار الحقيقي لا يقوم على احتكار السلطة، وإنما على بناء عقد دستوري يعترف بالتعددية ويكفل المشاركة المتساوية وسيادة القانون.

ومن الناحية القانونية، لا يعني حق تقرير المصير بالضرورة الانفصال أو إنشاء دولة مستقلة، فالقانون الدولي لا يفرض نموذجاً واحداً لممارسته، وإنما يترك للدول والشعوب مساحة واسعة لاختيار الصيغ الدستورية والسياسية الملائمة، كالفيدرالية، أو الحكم الذاتي، أو اللامركزية السياسية، أو غيرها من النماذج التي تحقق المشاركة الفعلية وتحفظ وحدة الدولة في إطار من العدالة الدستورية. ومن ثم، فإن جوهر هذا الحق لا يكمن في إعادة رسم الحدود، بل في ضمان ألا تحرم أي جماعة بشرية من حقها في المشاركة الحرة في تقرير مستقبلها.

ويبقى السؤال الذي يواجه النظام الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى: إذا كان حق تقرير المصير قاعدة راسخة في القانون الدولي، فلماذا لا يزال تطبيقه انتقائياً؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بمستقبل الشعوب وحدها، بل تتعلق أيضاً بمصداقية النظام القانوني الدولي نفسه، وبمدى قدرته على جعل سيادة القانون أعلى من اعتبارات القوة، والعدالة أسبق من المصالح السياسية المتغيرة.

وفي ظل التحولات الدولية المتسارعة، تزداد الحاجة إلى إعادة قراءة مبدأ تقرير المصير في ضوء تطور القانون الدولي وحقوق الإنسان، بعيداً عن التفسيرات الانتقائية التي أضعفت فاعليته. فاستقرار الدول لا يتحقق بإنكار التنوع أو تأجيل الحقوق، وإنما ببناء نظم دستورية قادرة على استيعاب التعددية وضمان المشاركة السياسية المتكافئة. وعندما يلتقي القانون بالإرادة السياسية، يتحول تقرير المصير من مبدأ نظري إلى أداة لتعزيز السلم والاستقرار والعدالة، بدلاً من أن يبقى موضع خلاف بين النصوص القانونية وموازين القوة.

حين تعجز الحدود عن صناعة السلام، قد تنجح الشراكة في إعادة رسم المستقبل.

" حين تعجز الكلمات عن إحداث التغيير، تصبح الثورة لغة الشعوب المقهورة، تكتب بحروف من نضال وصمود لتنتزع الحرية والعدالة."

جريدة الرؤية:
الحرية بين منطق القوة وحق التاريخ

تتمة

السياسي القصير، وإنما تتحرك وفق منطق التاريخ الطويل، حيث تبقى حية في الذاكرة الجمعية، وتعود إلى الواجهة كلما تبدلت موازين القوى أو ظهرت فرص جديدة للتغيير.

ومن هنا، فإن استمرار القضية الكوردية لا يعكس فشل شعب في الدفاع عن حقوقه، بقدر ما يكشف عجز النظام الإقليمي عن بناء معادلة عادلة تستوعب التعددية القومية ضمن إطار الدولة الحديثة. فكلما جرى التعامل مع الحقوق بوصفها تهديداً للأمن، أو مع التنوع بوصفه خطراً على وحدة الدولة، ازدادت الفجوة بين الواقع السياسي والواقع الاجتماعي، وتحولت الأزمات المؤجلة إلى أزمات مزمنة.

وفي المقابل، فإن مستقبل القضية الكوردية لا يرتبط بالاعتراف الخارجي وحده، بل يرتبط أيضاً بقدرة الحركة السياسية الكوردية على إنتاج رؤية وطنية جامعة، تتجاوز الانقسامات، وتؤسس لمشروع ديمقراطي يقوم على الشراكة، وسيادة القانون، واحترام التعددية، وربط الحقوق القومية بمبادئ المواطنة والعدالة.

فالقضايا العادلة تحتاج، إلى جانب عدالتها، إلى مؤسسات ورؤية واستراتيجية قادرة على تحويل المطالب إلى مشروع سياسي قابل للحياة.

إن مستقبل المنطقة لن يصنعه استمرار إدارة الأزمات، ولا إعادة إنتاج التوازنات التقليدية، بل القدرة على معالجة جذور الصراعات من خلال الاعتراف المتبادل والعدالة السياسية. فالسلام المستدام لا يقوم على موازين القوة وحدها، وإنما على بناء عقد سياسي يعترف بحقوق جميع المكونات، ويجعل التنوع مصدراً للاستقرار لا سبباً للصراع.

ولهذا، لم يعد السؤال الحقيقي هو: هل تستحق الحرية أن تمنح؟ لأن الحرية ليست منحة من سلطة، بل حق تؤكده مبادئ العدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. أما السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم فهو: إلى متى يمكن تأجيل هذا الحق من دون أن تدفع المنطقة بأسرها ثمن استمرار الأزمات التي يصنعها هذا التأجيل؟

اللغة... السيادة الثقافية للأمم

...تتمة

تبدلت الحدود، وتعاقبت الأنظمة، وتعرض الوجود الكوردي لسياسات الإنكار والتهميش، بقيت اللغة الحاضنة التي حفظت الذاكرة الجماعية، ونقلت الأدب والشعر والفلكلور والتاريخ من جيل إلى آخر، لتؤكد أن الهوية يمكن أن تضيق بها الجغرافيا، لكنها تستمر ما دامت اللغة حية.

ومن هذا المنطلق، لم يكن صدور مجلة «هاوار» عام ١٩٣٢ حدثاً أدبياً عابراً، بل محطة مفصلية في تاريخ النهضة الثقافية الكوردية. فقد أسس الأمير والمفكر جلادت علي بدرخان مشروعاً تجاوز حدود النشر إلى بناء لغة حديثة قادرة على استيعاب المعرفة والإبداع، وترسيخ الكتابة بالأبجدية اللاتينية، وتوحيد أدوات التعبير، بما جعل من «هاوار» نقطة تحول في مسار الثقافة الكوردية الحديثة، ورمزاً لإرادة البقاء الثقافي في مواجهة عوامل التهميش.

غير أن بقاء اللغة لا يتحقق بمجرد الاحتفاء بها في المناسبات، وإنما بقدرتها على أن تكون لغة تعليم، وبحث علمي، وإدارة، وإعلام، وإبداع، وحياة يومية.

فاللغات التي تتوقف عن إنتاج المعرفة تتحول تدريجياً إلى لغات ذاكرة، أما اللغات التي تدخل المدرسة والجامعة والكتاب والصحافة والمؤسسات، فإنها تتحول إلى لغات مستقبل.

إن الدفاع عن اللغة الكوردية لا يتعارض مع الانفتاح على اللغات الأخرى، بل ينسجم مع المبادئ الحديثة التي تجعل من التعدد اللغوي قيمة حضارية ومصدراً للإثراء الإنساني. فكل لغة تضيف إلى الحضارة الإنسانية طريقة جديدة في التفكير والتعبير، واختفاء أي لغة يعني فقدان جزء من الذاكرة الثقافية المشتركة للبشرية.

ولهذا، فإن مستقبل اللغة الكوردية لا يتوقف على الأدباء واللغويين وحدهم، بل على مشروع ثقافي متكامل يجعل من اللغة أساساً للتعليم، والإنتاج الفكري، والبحث العلمي، والسياسات الثقافية. فالأمم لا تصون وجودها بالقوة وحدها، وإنما بقدرتها على حماية لغتها، لأنها ليست مجرد وسيلة للتعبير، بل التعبير الأعمق عن وجودها ذاته.

مكانة المرأة... المعيار الحقيقي لعدالة الدولة

البقية ....

في التمثيل السياسي، أو المشاركة الاقتصادية، أو الوصول إلى مواقع صنع القرار. وهذا التناقض لا يعكس خللاً في النصوص وحدها، بل يكشف طبيعة البنية السياسية والثقافية التي ما زالت تعيد إنتاج اللامساواة بأشكال مختلفة.

إن بناء دولة المواطنة لا يكتمل من دون شراكة المرأة الكاملة في إدارة الشأن العام، لأن الديمقراطية التي تستبعد نصف المجتمع تظل ديمقراطية منقوصة، والحرية التي تمنح لفئة وتحجب عن أخرى ليست حرية، بل امتيازاً يتعارض مع مبدأ المساواة. ولهذا، فإن تمكين المرأة لا ينبغي أن يفهم بوصفه سياسة اجتماعية، بل باعتباره استحقاقاً دستورياً وشرطاً من شروط الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

فالمرأة ليست موضوعاً للحماية فحسب، وإنما شريك في إنتاج القانون، وصنع القرار، وبناء المؤسسات، وتوجيه السياسات العامة. وكل مجتمع ينجح في تحويل هذه الشراكة إلى ممارسة فعلية يكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار، لأن العدالة لا تتحقق بإقرار الحقوق نظرياً، بل بضمان ممارستها دون تمييز.

ولهذا، فإن السؤال الحقيقي لم يعد: ما هي حقوق المرأة؟ فهذه الحقوق أصبحت واضحة في القانون الدولي والوطني، وإنما السؤال الأهم هو: إلى أي مدى تمتلك الدول الإرادة السياسية لتحويل المساواة من نص دستوري إلى واقع يومي؟ فهناك فقط يمكن قياس إنسانية الدولة، وصدق التزامها بالحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

لا تولد الحضارة إلا حين لا يضطر الإنسان إلى بيع كرامته من أجل لقمة عيشه.

حين يرتدي الضحية قناع السجّان

تتمة

كانت، في كثير من الأحيان، أدوات لإعادة تشكيل الإنسان. فالهيمنة لا تبدأ دائماً من الثكنات العسكرية، وإنما تبدأ من الفصل الدراسي، ومن الكتاب المدرسي، ومن الكلمات التي يسمح للطفل أن ينطق بها، وتلك التي يطلب منه أن ينساها.

وحين تعاد كتابة الذاكرة، يصبح الماضي عبئاً، والهوية شبهة، والانتماء الثقافي تهمة تحتاج إلى تبرير. ويكبر الطفل وهو يتعلم أن لغته أقل قيمة، وأن ثقافة أجداده تنتمي إلى زمنٍ ينبغي تجاوزه، وأن التاريخ الذي ورثه ليس مصدراً للفخر، بل عائقاً أمام الاندماج في النموذج الذي رسم له.

وهكذا، لا يولد الاستلاب دفعةً واحدة، بل يتسلل ببطء، حتى يصبح جزءاً من بنية التفكير نفسها. وعندئذٍ لا يعود الإنسان بحاجة إلى من يراقبه أو يأمره؛ إذ تتحول السلطة إلى صوت داخلي يوجه أحكامه، ويحدد معاييره، ويعيد تعريف الخير والشر، والولاء والخيانة، والحق والباطل.

وعندما يصل هذا الإنسان إلى موقع القرار، تحدث المفارقة الأكثر إيلاماً. فهو لا يمارس القمع لأنه مكره عليه، بل لأنه يراه واجباً أخلاقياً. ولا يضطهد أبناء بيئته لأنه يكرههم بالضرورة، بل لأنه أصبح ينظر إليهم بعين المنظومة التي أعادت تشكيل وعيه. لقد تبدلت زاوية الرؤية، فتبدلت معها الحقائق كلها.

إن أخطر أشكال الهيمنة ليست تلك التي تخضع الشعوب بالقوة، وإنما تلك التي تدفع بعض أبناء هذه الشعوب إلى تبني خطاب الهيمنة والدفاع عنه، حتى يغدو إنكار الذات فضيلة، والتنكر للهوية علامة على التحضر، بينما يصور التمسك بالثقافة واللغة والتاريخ بوصفه تعصباً أو تهديداً لوحدة الدولة.

ومن هنا، فإن المشكلة لا تكمن في الأصول العائلية أو القومية للأفراد، بل في البنية الفكرية التي تشكل وعيهم. فقد يولد الإنسان داخل جماعة، لكنه يعيش بعقلٍ صاغته منظومة أخرى، ويتبنى قيماً لم تنشأ من تجربته التاريخية، بل من الرواية التي فرضت عليه حتى غدت، مع الزمن، جزءاً من يقينه.

إن الاستلاب، في جوهره، ليس فقدان الهوية فحسب، بل فقدان القدرة على إدراك هذا الفقدان. وهذه هي المرحلة التي يبلغ فيها القهر ذروته؛ حين يتحول الدفاع عن الذات إلى جريمة، بينما يصبح الدفاع عن خطاب القاهر معياراً للوطنية والعقلانية والحداثة.

ولذلك، فإن الشعوب لا تفقد ذاكرتها فجأة، وإنما تنتزع منها بالتدريج، عبر إعادة ترتيب الرموز، وتغيير المفاهيم، وإحلال ذاكرة جديدة محل الذاكرة الأصلية. ومع كل جيل جديد، تصبح الرواية الرسمية أكثر رسوخاً، ويغدو التشكيك فيها خروجاً على المألوف.

ومع ذلك، يثبت التاريخ أن الذاكرة الإنسانية أكثر عناداً مما تتصور الأنظمة. فهي قد تنكمش، لكنها لا تنقرض؛ وقد تدفع إلى الهامش، لكنها لا تختفي. تظل حية في اللغة التي تتداولها الأمهات، وفي الأغاني الشعبية، وفي الحكايات التي يرويها الكبار، وفي التفاصيل الصغيرة التي تعجز السلطة عن مصادرتها.

لهذا، فإن معركة الحرية ليست معركة حدود فحسب، ولا معركة دساتير أو مؤسسات، بل هي، قبل كل شيء، معركة على الوعي. فمن ينتصر في تشكيل الوعي، يمتلك القدرة على رسم صورة الماضي، وتحديد معنى الحاضر، وصياغة أفق المستقبل.

ولهذا أيضاً، فإن أخطر ما يمكن أن يبلغه الاستبداد ليس أن يجعل الإنسان صامتاً، بل أن يجعله يتحدث بلسان سجّانه، ويفكر بعقله، ويدافع عن قيوده بوصفها امتيازاً، ويرتدي بدلة الجلاد وهو يعتقد، بصدق كامل، أنه يؤدي أسمى واجباته الوطنية. وعند تلك اللحظة، لا يكون السجن قد أحكم إغلاق أبوابه على الجسد فحسب، بل يكون قد شيّد أسواره داخل العقل ذاته، حيث تصبح الحرية هي الغائب الأكبر، ويغدو التحرر بدايةً لاستعادة الإنسان نفسه قبل أن يكون استعادةً لوطنه.

لا تقاس قيمة الوطن بعدد من ضحوا من أجله، بل بقدرة الأحياء على أن يجعلوا من تضحياتهم منطلقاً لمستقبلٍ أكثر عدلاً وحريةً وكرامة

المرجعية الوطنية ووحدة المشروع السياسي الكوردي

تتمة

الشراكة الدستورية. فالمطلوب اليوم ليس الاكتفاء بالدفاع عن الحقوق القومية، وإنما تقديم رؤية متكاملة للدولة الديمقراطية، تقوم على سيادة القانون، والمواطنة المتساوية، واللامركزية الدستورية، والاعتراف بالتعددية القومية والثقافية بوصفها أحد أسس الاستقرار الوطني.

غير أن استمرار الانقسام السياسي يحد من قدرة الكورد على التأثير في مسارات التفاوض وصنع القرار. فالسياسة لا تقيس قوة الفاعلين بعدد التنظيمات، وإنما بقدرتهم على إنتاج موقف موحد في القضايا المصيرية. وكلما تعددت المرجعيات وتضاربت الخطابات، تراجع الوزن السياسي، وازدادت قدرة الأطراف الأخرى على التعامل مع القضية الكوردية بوصفها ملفاً يفتقر إلى ممثل سياسي جامع.

ولا يمكن تفسير هذا الواقع بعامل واحد، إذ إنه نتاج تراكمات تاريخية نشأت في ظل بيئة سياسية أغلقت المجال العام، وأضعفت تطور العمل الحزبي والمؤسسي، ورسخت شخصنة القرار، وأخرت تداول القيادة وتجديد الخطاب السياسي. كما أسهمت التأثيرات الإقليمية وتباين التحالفات في تعميق الانقسام، بحيث أصبحت الخلافات الداخلية في كثير من الأحيان انعكاساً لصراعات خارجية أكثر من كونها تعبيراً عن اختلافات وطنية.

ومن هنا، فإن الحاجة ليست إلى وحدة تنظيمية ومن هنا، فإن الحاجة ليست إلى وحدة تنظيمية تلغي التعددية، وإنما إلى وحدة سياسية تقوم على الاتفاق حول الثوابت الوطنية الكبرى. فالتعدد في الأحزاب يمكن أن يكون مصدر قوة إذا اجتمع على مرجعية مشتركة، تتبنى الاعتراف الدستوري بالشعب الكوردي، وضمان حقوقه القومية، وترسيخ نظام ديمقراطي لامركزي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. أما التنافس، فيجب أن يبقى محصوراً في البرامج وآليات العمل، لا في القضايا المصيرية.

كما أن تجديد الحركة السياسية أصبح ضرورة لا تقل أهمية عن تحقيق وحدتها. فالمرحلة الراهنة تتطلب مؤسسات أكثر من حاجتها إلى الأشخاص، وبرامج أكثر من الشعارات، ورؤية استراتيجية أكثر من إدارة الأزمات. ولن يتحقق ذلك إلا عبر إشراك الكفاءات الأكاديمية، وتمكين الشباب والنساء، وترسيخ الديمقراطية الداخلية، وبناء مؤسسات قادرة على إنتاج القرار بصورة جماعية.

إن مستقبل القضية الكوردية لن يتحدد بعدد الأحزاب، بل بقدرتها على تحويل التنوع السياسي إلى شراكة وطنية، والخلاف إلى عنصر إثراء، والمشروع القومي إلى جزء من مشروع وطني سوري ديمقراطي جامع. فالقضايا العادلة لا تنتصر بعدالة مطالبها وحدها، بل بوحدة رؤيتها، وقوة مؤسساتها، وقدرتها على مخاطبة المستقبل بلغة الدولة والقانون، لا بمنطق الانقسام وردود الأفعال.

عقود من الحوار تزن أثقل من لحظة واحدة في ساحة القتال.

الرؤية الأخيرة
The Last Al-Roya
البريد الإلكتروني:
alruyah2024@gmail.com

من أجل وطن ينبض بالحرية وشعب يعيش بكرامة
A Free Homeland and a Happy People

العدد (٩) | الأثنين، ٢١ تموز / يوليو ٢٠٢٦م | ٢٧٢٦ ك
Hejmar (9) | Duşem, 21ê Tîrmeh / Tîrmeha 2026 | 2726 K

VISION: FOR A HOMELAND VIBRANT WITH FREEDOM AND A PEOPLE LIVING IN DIGNITY

"الكلمة قد تكون جسراً أو جداراً؛ اختر حروفك لتبني العالم، لا لتقسمه."

جريدة الرؤية: الحرية بين منطق القوة وحق التاريخ

الرؤية: ليست القضية الكوردية أزمةً نشأت من فراغ، ولا نزاعاً سياسياً عابراً يمكن احتواؤه بإجراءات مؤقتة أو تسويات مرحلية، بل هي إحدى القضايا التاريخية التي كشفت حدود الدولة القومية في إدارة التنوع، وحدود منطق القوة في إنتاج الاستقرار. فالمعضلة الحقيقية لا تكمن في غياب الحديث عن الحرية، وإنما في غياب الإرادة السياسية التي تحول هذا الحديث إلى واقع دستوري وسياسي مستدام. فمنذ أكثر من قرن، بقيت القضية الكوردية حاضرة في الخطابات والمؤتمرات والوعود، لكنها غابت عن الحلول النهائية، وكأن المطلوب هو إدارة الأزمة لا إنهاؤها، وإبقاء الحقوق ضمن دائرة التفاوض لا ضمن دائرة الاعتراف.

لقد أثبت تاريخ المنطقة أن الاستقرار الذي يقوم على تأجيل الحقوق ليس سوى استقرار هش، وأن تجاهل المطالب المشروعة لا يلغيها، بل يؤجل انفجارها إلى مراحل أكثر تعقيداً. فالقضايا المرتبطة بالهوية والحرية والاعتراف لا تخضع لمنطق الزمن.. ١١

حين يرتدي الضحية قناع السجّان

الرؤية: ليس أقسى ما يمكن أن يصيب شعباً أن يهزم في حرب، أو أن يفقد أرضاً، أو أن تنتزع منه سلطة، أو أن تمحى حدود من خرائط السياسة. فالتاريخ يخبرنا أن الهزائم، مهما بلغت فداحتها، ليست نهاية الأمم، وأن الدول كثيراً ما تنهض من بين أنقاضها، وتعيد بناء مؤسساتها، بل وحتى كتابة مستقبلها. أما المأساة الحقيقية، فهي تلك التي لا تقع على الأرض، بل في أعماق الوعي؛ حين يحتل الإنسان من الداخل، ويعاد تشكيل صورته عن نفسه حتى يغدو غريباً عن تاريخه، منفصلاً عن ذاكرته، ومدافعاً بإخلاص عن السردية التي صاغها خصمه.

ذلك هو الانتصار الذي لا تحققه الجيوش، بل تحققه المنظومات الثقافية. فالسلاح يستطيع إخضاع الأجساد، لكنه يعجز عن ضمان الطاعة الدائمة. أما السيطرة على الوعي، فهي التي تمنح السلطة عمرها الأطول، لأنها تجعل المقهور يشارك في إنتاج شروط قهره، ويقتنع بأن القيود التي تكبله ليست سوى ضمانات لحريته.

من هنا، لم تكن المدرسة، ولا اللغة، ولا وسائل الإعلام، ولا المناهج التعليمية، مجرد مؤسسات محايدة في تاريخ الدول الحديثة، بل ١١

اللغة... السيادة الثقافية للأمم

الرؤية: ليست اللغة مجرد نظام من الأصوات والمفردات، ولا وسيلة تقنية للتواصل بين الأفراد، بل هي البنية العميقة التي تتشكل فيها هوية الأمة ووعيها بذاتها. فكل لغة تحمل تصوراً خاصاً للعالم، وتختزن تاريخ شعبها، وأنماط تفكيره، ومنظومته القيمية، وذاكرته الجمعية. ولهذا فإن حماية اللغة ليست شأناً ثقافياً فحسب، بل هي قضية حضارية وسيادية، لأن الأمة التي تفقد لغتها لا تخسر وسيلة التعبير فقط، وإنما تفقد قدرتها على إنتاج ذاتها وإعادة تعريف وجودها عبر الأجيال.

وقد أدرك القانون الدولي هذه الحقيقة، فنصت الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، على حماية الحقوق اللغوية باعتبارها جزءاً من منظومة حقوق الإنسان. فالحق في استعمال اللغة الأم، والتعليم بها، وإنتاج المعرفة من خلالها، ليس امتيازاً تمنحه الدول، بل حقاً ثقافياً أصيلاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكرامة الإنسانية وبحق الشعوب في الحفاظ على هويتها.

وفي التجربة الكوردية، لم تكن اللغة مجرد أداة للتخاطب، بل شكلت عبر عقود طويلة خط الدفاع الأول عن الهوية. فبينما.. ١١

مكانة المرأة... المعيار الحقيقي لعدالة الدولة

الرؤية: لا تقاس حرية المجتمعات بما تتضمنه الدساتير من نصوص، ولا بما ترفعه الأنظمة من شعارات، وإنما بمدى قدرة المرأة على ممارسة حقوقها كاملة بوصفها مواطنة متساوية في الكرامة والحقوق والواجبات. فمكانة المرأة ليست قضية اجتماعية هامشية، بل هي أحد أهم المؤشرات الدستورية والسياسية على طبيعة الدولة ومدى التزامها بمبادئ العدالة وسيادة القانون.

لقد تجاوزت حقوق المرأة في الفكر الدستوري المعاصر كونها مطالب فئوية، لتصبح جزءاً من منظومة حقوق الإنسان التي لا يجوز الانتقاص منها أو إخضاعها للاعتبارات السياسية أو الثقافية. فالمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، والحماية من جميع أشكال التمييز، والمشاركة في الحياة العامة، ليست امتيازات تمنحها السلطة، بل حقوق أصيلة أكدتها المواثيق الدولية والدساتير الديمقراطية، لأنها ترتبط بجوهر الكرامة الإنسانية.

ومع ذلك، لا تزال الفجوة واسعة بين الاعتراف القانوني والممارسة العملية. فالكثير من التشريعات تقر مبدأ المساواة، بينما تكشف السياسات العامة والواقع الاجتماعي استمرار أشكال متعددة من الإقصاء، سواء ١١

المرجعية الوطنية ووحدة المشروع السياسي الكوردي

الرؤية تمثل التعددية الحزبية إحدى ركائز النظم الديمقراطية، غير أنها تفقد وظيفتها عندما تتحول من تعدد في البرامج والرؤى إلى انقسام في القرار والموقف السياسي. وهذه الإشكالية تبدو أكثر حضوراً في التجربة السياسية الكوردية في سوريا، حيث لم يعد التحدي الحقيقي يتمثل في كثرة الأحزاب، بل في غياب مرجعية سياسية جامعة قادرة على توحيد الأولويات الوطنية في مرحلة تشهد إعادة تشكيل الدولة السورية وتوازناتها الدستورية.

لقد انتقلت القضية الكوردية من مرحلة المطالبة بالاعتراف والحقوق الأساسية إلى مرحلة المشاركة في رسم مستقبل الدولة، الأمر الذي يفرض على الحركة السياسية الكوردية الانتقال من خطاب المعارضة إلى خطاب .. ١١

الكلمة

الشعوب تكتب تاريخها بالفعل لا بالخطابات

الرؤية: في لحظات التحول الكبرى، لا يكتب التاريخ في البيانات الرسمية أو الخطب السياسية، بل في الشارع، حيث يتحول الوعي إلى فعل، ويصبح الشعب شريكاً في صناعة مصيره لا مجرد متلقٍ له.

لقد كان الشعب الكوردي، كغيره من الشعوب التي عانت التهميش والصراع، حاضراً في صناعة التاريخ، وإن غاب كثيراً عن رواياته الرسمية. فثمة فرق بين تاريخ تكتبه السلطات، وآخر تصنعه الشعوب بإرادتها وتضحياتها. وحين يتحول الاحتجاج إلى فعل جماعي، لا يعود حدثاً عابراً، بل يصبح لحظة تؤسس لوعي سياسي جديد.

وفي الحالة الكوردية، لم تكن المظاهرات مجرد تعبير عن الغضب، بل إعلاناً عن حضور سياسي وانتقالاً من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل، لتغدو الشوارع مساحة يكتب فيها الناس تاريخهم بأصواتهم وإصرارهم.

قد تمتلك الأنظمة أدوات الخطاب، لكنها لا تحتكر صناعة التاريخ، لأن التاريخ يولد حين يلتقي الوعي بالفعل. فالشعب الذي يخرج إلى الشارع لا يطالب بحقوقه فحسب، بل يعلن أنه شريك في رسم المستقبل.

وفي الحالة الكوردية، يؤكد الحضور الشعبي والوعي المتنامي حقيقةً راسخة: أن الوجود السياسي لا يمنح، بل يبنى بالنضال والمشاركة. فالتاريخ ليس رواية جاهزة، بل مساراً يصنعه الفعل المتراكم.

ويبقى المعنى الأوضح: التاريخ لا تصنعه الخطابات، بل تصنعه الشعوب حين تتحول إرادتها إلى فعل.■

آخر السطور

حين يفقد المثقف حريته

الرؤية: ليست وظيفة المثقف أن يكون أكثر الناس حفظاً للمقولات، ولا أكثرهم قدرةً على استحضار أسماء الفلاسفة والمفكرين، بل أن يكون أكثرهم استعداداً لمراجعة ذاته. فالثقافة لا تبدأ من تراكم المعلومات، وإنما تبدأ بالسؤال الذي يفتح أبواب المعرفة، وبالشك المنهجي الذي يحمي العقل من الوقوع في أسر اليقين المغلق. ولذلك، فإن أخطر ما قد يصيب الفكر ليس الجهل، بل الاعتقاد بامتلاك الحقيقة كاملة.

ومنذ أن عرف الإنسان الأفكار الكبرى، ظهرت نزعة إلى تحويل الفكرة إلى سلطة، والرأي إلى عقيدة مغلقة، والاجتهاد إلى يقين لا يقبل المراجعة. عندئذٍ، لا يعود المثقف باحثاً عن الحقيقة، بل يتحول إلى حارسٍ لفكرته، يقرأ الوقائع بما يخدم قناعته، لا بما تكشفه الحقيقة.

والمشكلة ليست في أن يمتلك الإنسان قناعةً فكرية، فالقناعة ضرورة لكل عمل معرفي، وإنما في أن تتحول تلك القناعة إلى جدار يحجب عنه رؤية الواقع. فالعقل الذي لا يراجع مسلماته، ولا يختبر أفكاره في ضوء الوقائع، يفقد تدريجياً قدرته على الفهم، مهما اتسعت ثقافته، ومهما كثرت قراءاته.

ولهذا، فإن المثقف الحقيقي لا يخشى الاعتراف بخطئه، لأن الحقيقة بالنسبة إليه أكبر من ذاته، وأسمى من انتصاره في أي جدل. أما المثقف المؤدلج، فإنه يدافع عن أفكاره لأنها أصبحت جزءاً من هويته، لا لأنها صائبة بالضرورة. وهنا يتحول الفكر من وسيلةٍ للبحث إلى أداةٍ للتبرير.

إن الحضارات لا تتقدم بكثرة المثقفين، وإنما بنوعية الثقافة التي يحملونها. فالمجتمع الذي يغيب فيه النقد، ويستبدل الحوار بالتلقين، لا ينتج وعياً، بل يعيد إنتاج الأفكار نفسها بثياب جديدة. أما المجتمع الذي يحمي حرية التفكير، فإنه يمنح المعرفة فرصةً دائمة للتجدد، ويجعل من الاختلاف طريقاً إلى الإبداع، لا سبباً للعداء.

ولذلك، لا ينبغي للمثقف أن يسأل: كيف أنتصر لفكرتي؟ بل ينبغي أن يسأل: هل اقتربتُ من الحقيقة أكثر؟ فهذا السؤال وحده هو الذي يحفظ للعقل تواضعه، ويمنحه القدرة على التطور. فالحقيقة لا تحتاج إلى حراس، بل إلى عقولٍ حرة تؤمن بأن المعرفة رحلة لا تنتهي، وأن أعظم انتصار للمثقف ليس في الدفاع عن أفكاره، بل في امتلاك الشجاعة لمراجعتها كلما قادته الحقيقة إلى ذلك.

ولعل أعظم امتحان يواجهه المثقف هو أن يبقى وفياً للحقيقة عندما تتعارض مع انتماءاته، وأن يحافظ على استقلال ضميره عندما تتزاحم الضغوط والإغراءات. فالثقافة لا تقاس بقدرة صاحبها على الدفاع عن أفكاره، بل بقدرته على مراجعتها، ولا بقوة صوته، بل بصدق موقفه. فالعقل الذي يتوقف عن النقد يبدأ بالجمود، والفكر الذي يخشى المراجعة يفقد قدرته على التجدد، أما المثقف الذي يجعل الحقيقة بوصلته، فإنه يظل قادراً على الإسهام في بناء وعيٍ حيٍّ، لا تحركه العصبيات، ولا تقيده الأيديولوجيات، بل يقوده الإيمان بأن المعرفة فعلٌ مستمر من البحث، لا محطةٌ أخيرة يصل إليها الإنسان.

فالمثقف لا تقاس قيمته بعدد مؤيديه، بل بقدرته على أن يبقى مستقلاً في زمن الاصطفافات، وحراً في زمن التبعية، وصادقاً مع الحقيقة حتى عندما تكون كلفتها أعلى من كلفة الصمت.■